وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

التجارة الخارجية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
– وليد عاشوري

تحت إشراف الأستاذة:
– د. سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
فرطاقي جابر	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
سلامة وفاء	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
لقوي عبد الحفيظ	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهـــــــداء

أهدي ثمرة جهدي الى أسباب وأسرار النجاح والصلاح والفلاح، الى من لا يمكن للكلمات التي توفي حقهما:

الى أمي رحمها الله وأسكنها فسيح جناته وأبي أطال الله في عمره

الى جميع أفراد عائلتي صغيرا وكبيرا

الى زوجتي وأولادي

الى من قدم العون ورسم الطريق لهذا البحث أستاذتي الفاضلة سلامة وفاء

وليد عاشوري

شكر وعرفان

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه و الحمد لله رب العالمين وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين حبيبنا وسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

لا يسعنا بعد أن أنجزنا هذا البحث بعون الله وتوفيقه الا أن التقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذة المشرفة على المذكرة الدكتورة سلامة وفاء لقبولها الاشراف على هذا العمل المتواضع

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل الذين ستنال الشرف مناقشتهم فلهم منا الشكر على نصائحهم وتوجيهاتهم

كما يسرنا ويشرفنا أن نتقدم بالشكر الجزيل الى أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

الملخـــص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى ابراز أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 من خلال تتبع مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وابراز التطورات الحاصل في المتغيرات الاقتصادية متمثلة في الصادرات والواردات ومعدل النمو الاقتصادي لفترة الدراسة.

وقد توصلنا الى عدة نتائج أهمها أن زيادة الصادرات بالنسبة للواردات يسجل فائضا يخدم إيجابا النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط، كما سجلنا اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على المحروقات كمصدر أساسي لصادراتها.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية – النمو الاقتصادي – الصادرات – الواردات – الناتج المحلي الخام.

Abstract:

This study aims to highlight the impact of foreign trade on economic growth in Algeria during the period 2010-2022 by tracking the path of liberalizing foreign trade in Algeria and highlighting the developments in economic changes represented in exports, imports and the rate of economic growth for the study period.

We have reached several results, the most important of which is that increasing exports for imports records a surplus that positively serves economic growth in the short and medium term, and we also recorded the Algerian economy's reliance significantly on hydrocarbons as a basic source of exports.

Keywords: foreign trade – economic growth – exports – imports – gross domestic product.

فهـــرس
المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الاهداء	–
الشكر	–
الملخص	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
فهرس الاشكال	
مقدمة	أ – خ
الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	
تمهيد	06
المبحث الأول: التأصيل النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	07
المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية	07
المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	11
المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين التجارة الخارجية النمو الاقتصادي	15
المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي	15
المطلب الثاني: آليات تطبيق سياسة التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي	23
المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة	30
المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية	30
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية	32
المطلب الثالث: القيمة المضافة العلمية	34
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	37
المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر	38
المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)	38
المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 – 1989)	43
المطلب الثالث: مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي	50
المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر	55
المطلب الأول: الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية.	55

المطلب الثاني: المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية	56
المبحث الثالث: تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري 2010-2022	60
المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية 2010-2022	60
المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2022	67
خلاصة الفصل	64
الخاتمة	69
المصادر والمراجع	-

فهـــرس
الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	يبين نسب الرسوم الجمركية للسلع بحسب أنواعها	39
02	يبين تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1963 - 1969)	43
03	يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة 1980- 1988	50
04	المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني	53
05	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022	60
06	تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2022	62

فهـــرس
الأشكال

فهرس الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022	61
02	تطور الواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2022)	64
03	تطور الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2022)	65
04	تطور رصيد الميزان التجاري بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2022)	66

مقـــــدمة

مقدمة:

شهد الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية عد تحولات أدت الى بداية تبلور نظام اقتصادي عالمي جديد حيث مس عدة جوانب متعلقة بمناحي الحياة بمختلف أنواعها الاقتصادية والاجتماعية وأخرى، والذي أصبح قائم على مبدأ التكتلات الاقتصادية والتنظيمات الإقليمية والمبنية على أسس تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول ولا يمكن تجسيد ذلك إلا عن طريق التبادل الناتج عن التفاوت بين اقتصاديات دول العالم، فأصبح اللجوء إلى التجارة أمرا ضروريا.

حيث تلعب التجارة الخارجية دورا هاما ومحوريا في اقتصاديات الدول، فهي تساهم في رفع معدلات النمو اقتصادي من خلال توسيع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيمة مضافة جديدة من خلال فتح أسواق جديدة لمنتجات الدولة وتساعد في زيادة رفاهية البلاد، من خلال توسيع قاعدة الخيارات في مجالات الاستهلاك والاستثمار وتخصيص الموارد الإنتاجية بشكل عام من خلال زيادة حجم المعاملات في خدمات والسلع وزيادة التدفقات الرأسمالية الدولية إضافة لتطوير العمليات الإنتاجية وزيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية وغيرها.

و نظرا للدور الفعال للتجارة الخارجية في مختلف المجالات فقد سعت كل دولة الى انتهاج سياسة تجارية ملائمة لأوضاعها الاقتصادية بغية الحفاظ على التوازن المالي و تحقيقا للنمو اقتصادي، والجزائر كغيرها من الدول تأثرت بالظروف الوطنية و الدولية، حيث مر الاقتصاد الوطني بعدة مراحل في تطوره بداية من مرحلة التخطيط المركزي إلى مرحلة الانتقال نحو الاقتصاد الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي، هذه الأخيرة ميزتها جملة من الإصلاحات الاقتصادية معتمدة بذلك على المؤسسات النقدية والمالية الدولية من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، هذه الإصلاحات الاقتصادية ساهمت في تخطي الانزلاقات التي عرفها الاقتصاد الجزائري منذ سنة 1986 إلى غاية سنة 1998.

وكمرحلة أولى قامت بفرض الرقابة عليها، واعتمدت فيها مجموعة من القوانين والمراسيم سعيا لحماية الصناعات المحلية، ثم في مرحلة تليها تبنت احتكار المبادلات التجارية وأبرمت عدة إجراءات نصت على ذلك، وبعد تبني منهج اقتصاد السوق عرف القطاع التجاري في الجزائر إصلاحات شاملة بهدف تحرير تجارتها والحد من آثار الصدمات الخارجية المستمرة التي يتعرض لها الاقتصاد كعدم استقرار الأسعار العامة للمحروقات التي تعتبر أهم مصدر لإيرادات الصادرات الجزائرية، وتدهور قيمة العملة المحلية، إضافة للصدمات الداخلية كضعف الإنتاجية الحدية للعامل وفشل معظم السياسات المتبعة لإصلاح الاقتصاد خلال تلك الفترة وحتى يومنا هذا والتي شجعت على تفاقم تراجع الإنتاج وزيادة الواردات مع انحصار الصادرات في المواد البترولية أكثر فأكثر لتعرف بعد ذلك الجزائر استقرار في الوضعية المالية والنقدية إلى غاية سنة2014 هذه الوضعية ناجمة عن ارتفاع عائدات المحروقات.

الإشكالية:

من خلال هذا الموضوع سنتطرق الى العلاقة الموجودة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في الجزائر، ولهذا سيتم في هذا البحث الإجابة علة السؤال التالي:

كيف تؤثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وانطلاقا من الإشكالية البحث يستوجب طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي؟

- كيف تؤثر الواردات على النمو الاقتصادي؟

- ماهي التطورات التي عرفها قطاع التجارة الخارجية في الجزائر، وكيف أثر على النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

ومن اجل الإجابة على هذه الإشكالية يمكننا صياغة بعض الفرضيات التالية:

- تؤثر الصادرات بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

- تؤثر الواردات بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اخيار الموضوع:

وهناك عدة أسباب دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع والتي يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- صلة الموضوع بالتخصص.

- الأهمية البالغة لقطاع التجارة الخارجية ودورها في خلق الثروة ودفع عجلة النمو الاقتصادي، خاصة وأن تنويع الإنتاج والصادرات مطلب استراتيجي لأي اقتصاد سواء على المستوى الجزئي أو الكلي.

- يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات باستمرار.

أهمية الدراسة:

تعتبر التجارة الخارجية بمفهومها الاقتصادي من العوامل الهامة في تحقيق النمو الاقتصادي فهي المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي لارتباطها بالتكوين الرأس مالي، وزيادة قدرات الاقتصاد في النتاج والتطوير والتجديد وتغدية النشاط الاقتصادي وافراز الفائض وما إلى ذلك من انعكاسات واضحة في تحقيق معدلات النمو.

قدم وحداثة الموضوع:

يندرج موضوع البحث في إطار المواضيع المتجددة والتي تدور حولها نقاشات باستمرار.

حدود الدراسة:

يتم التركيز في هذه الدراسة كحدود مكانية لها على الجزائر أما بالنسبة للحدود الزمنية ومن أجل جعل الدراسة أكثر ديناميكية فقد حاولنا في هذا الإطار تجميع وتحليل الإحصائيات المتوفرة والمتعلقة بتحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر وركزنا على معطيات خلال الفترة 2010 – 2022.

المنهج المتبع في الدراسة:

لغرض الإجابة على الأسئلة الواردة في الإشكالية يتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مع الدراسة وخاصة عند التطرق للمفاهيم الأساسية المرتبطة بكل من النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية بالإضافة الى المنهج التاريخي والذي قمنا باستخدامه لأجل تتبع مراحل تطور التجارة الخارجية عبر الفترات المتعاقبة.

كذلك المنهج التحليلي للدراسة والتحليل العددي والبياني للعلاقة القائمة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي محل الدراسة.

تقسيمات الدراسة:

ولتناول كل جوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة الى فصلين رئيسيين:

تعرضنا في **الفصل الأول** إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي إذ خصص المبحث الأول تحت عنوان التأصيل النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، أما المبحث الثاني فتطرقنا فيه الى العلاقة النظرية بين التجارة الخارجية النمو الاقتصادي، وأخيرا المبحث الثالث تناولنا الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

وأما الفصل الثاني وهو دراسة حالة لدولة الجزائر، فقمنا من خلاله بدراسة أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تطرقنا في المبحث الأول الى مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثاني فقمنا من خلاله بالتطرق الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر، أما المبحث الثالث والأخير فتطرقنا فيه إلى تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 2010-2022.

المراجع المستخدمة:

من أجل إتمام هذه الدراسة اعتمدنا على مجموعة من المصادر المحلية والعربية حتى الأجنبية من الكتب، مذكرات تخرج ماجستير وأطروحات دكتوراه، كما اعتمدنا على المقالات والملتقيات الوطنية والدولية و على مواقع الأنترنيت ومن اجل إتمام الدراسة التطبيقية قمنا باعتماد على مجموعة من احصائيات مستخرجة من طرف المنظمات الدولية.

صعوبات الدراسة:

إن الصعوبات التي تلقيناها في إنجاز هذه الدراسة هي تعذر الحصول على بعض الإحصائيات الحديثة، وحتى إن وجدت تختلف من مصدر لآخر.

الفصل الأول: الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم مقومات نجاح وازدهار الاقتصاد لأي دولة لما لها من أهمية في النشاط الاقتصاد وكونها أساسا لتبادل الدولي، إذ لا يمكن لأي دولة أن تستقل بذاتها عن بقية اقتصاديات العالم، وقد أثبتت التجارة الخارجية دورها الفعال في تحقيق النمو الاقتصادي، خاصة للدول السائرة في طريق النمو حيث يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الأساسي لأي دولة بحكم أنه مؤشر يدل في الغالب على وضعية الاقتصاد ككل ويبين مستوى التقدم والتخلف لمختلف الدول.

ومن خلال هذا الفصل سوف نستعرض مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وبعض متغيراتهما بالإضافة إلى علاقة التجارة بالنمو الاقتصادي وبعض الدارسات السابقة.

المبحث الأول: التأصيل النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية من القطاعات الحيوية في أي مجتمع سواء كانت متقدمة أو نامية فالتجارة الخارجية تربط بين دول العالم بالإضافة إلى توسيع القدرة التسويقية عن طريق التصدير وتحتل التجارة كأنها بارزة في النشاط الاقتصادي خصوصا أنها ساعدت في الكثير من الدول على زيادة النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: ماهية التجارة الخارجية

يعتبر قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، ولأهمية التجارة الخارجية سنتطرق إلى مفهوم التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية نذكر منها ما يلي:

التجارة الخارجية هي أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدارسة المعاملات الاقتصادية الدولية الممثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المختلفة.[1]

التجارة الخارجية هي الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة الممثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال.[2]

التجارة الخارجية هي عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات، وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة للأطراف.[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية التجارة الخارجية تهتم بدارسة حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة وتهتم أيضا بدارسة الصفقات التجارية وتصنف هذه الصفقات إلى تبادل السلع المادية والخدمات، تبادل النقود والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.[4]

[1] السيد محمد السبتي، التجارة الخارجية، ط1، دار النشر والتوزيع والطباعة ،2002، ص13.
[2] جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014، ص217.
[3] حسام علي داوود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية دار المسيرة، عمان، الأردن،2000، ص.13
[4] أحمد مروان أسمان وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، ط1، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2002، ص 13.

الفرع الثاني: أهمية وأسباب قيام التجارة الخارجية

أولا: أهمية التجارة الخارجية: للتجارة الخارجية أهمية كبيرة لما توفره من فرص سواء من والى الخارج، وتتمثل هذه الاهمية على سبيل الحصر فيما يلي:[1]

- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق التخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية فيها وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية؛
- تعتبر التجارة الخارجية منفذ تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية حيث يكون الإنتاج المحلي أكبر مما يستطيع السوق استيعابه؛
- القدرة على تمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية؛
- عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية على إنتاج السلع والخدمات التي تحتاجها محليا بسبب عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية المناسبة لإنتاج هذه السلع محليا؛
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات خاصة في الدول النامية التي تحتاج إلى استيراد معدات وآلات وسلع استثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي؛
- قدرة الحصول على التكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية من البلاد متقدمة التكنولوجيا؛
- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأنها تحقق معدلات نمو اقتصادي عالي تحتاج إلى كوادر فنية ماهرة وقد تكون غير متوفرة في البلد؛
- الخروج من دائرة الفقر خاصة عند تشجيع الصادرات، فينتج عن ذلك الحصول علة مكاسب في صورة رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في زيادة الاستثمارات الجديدة في بناء المصانع و انشاء البنية الأساسية و يؤدي ذلك في النهاية الى زيادة التكوين الرأسمالي و النهوض بالتنمية الاقتصادية.[2]

ثانيا: أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالمستخدمات المختلفة لإشباع الحاجات الانسانية المتجددة والمتزايدة الى جانب الاستغلال الامثل للموارد الموجودة، بالإضافة الى اسباب أخرى نذكر منها: [3]

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الانتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛

[1] عطا الله وعلي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 17-19.
[2] خالد احمد فرحان المشهداني، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 11.
[3] حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002، ص ص 16-17.

- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الانتاج والاسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما، مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى؛
- الفائض في الانتاج المحلي، مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه؛
- السعي الى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على الدخل المحقق من التجارة الخارجية؛
- اختلاف الميول والاذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛
- الاسباب الاستراتيجية والسياسية والممتثلة في النفوذ السياسيين، الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا؛
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الانتاج من دولة الى اخرى، مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية، وايضا اختلاف ميول وأذواق المستهلكين، وتفضيلهم لبعض السلع دون غيره؛[1]
- محاولة الحصول على الأرباح من خلال التبادل التجاري الدولي لرفع مستوى معيشة الأفراد في الدول؛[2]
- التخصص الدولي في انتاج السلع التي تتمتع في انتاجها بميزة نسبية واستبدالها بسلع اخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزة إنتاجها وهذا التخصص ينجم عنه انشاء المشروعات الكبرى مما يؤدي الى تقليل التكلفة نتيجة وفرات الحجم الكبير.[3]

الفرع الثالث: أهداف التجارة الخارجية

يمكن ابراز الأهداف التي تسعى الى تحقيقها التجارة الخارجية في الاتي:[4]

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج، اذ التصدير يؤدي الى زيادة الناتج الوطني مم ينعكس على وضع العمالة، وتوفير السلع الضرورية والأساسية، والعكس الصحيح اذ أن ضعف التصدير يؤدي الى خسارة في الناتج الوطني وتخفيض مساهمة الدولة وزيادة البطالة وتدهور المستوى المعيشي للأفراد؛
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن انتاجها محليا لسبب ما، فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية اللازمة لبناء مصنع نسيج، اذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل، وبالتالي المساهمة في عملية التنمية؛
- إحلال الواردات، وهذا يتوقف على عنصر التكلفة، فاذا كانت السلع يمكن انتاجها محليا بتكاليف معقولة، فان مثل هذا الإنتاج يمكن أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا، الا أنه يساعد على ترويج السياسة التجارية، وبالتالي يمكن من القيام بعمليات التصدير المهمة؛
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكلة البنى التحتية للدولة؛

[1] عبد العزيز وعبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري -الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص 42.
[2] باسم حازم البدري، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019، ص 28.
[3] نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 11.
[4] شقيري ونوري موسى واخرين، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 21-22.

- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الامن، وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية؛
- دراسة موازين المدفوعات للدول، ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات؛
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك؛
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة.

الفرع الرابع: مكونات التجارة الخارجية

تتكون التجارة الخارجية في أي دولة من العناصر الآتية:

أولا: الصادرات

الصادرات هي سلع منتجة في الداخل وتستهلك في الخارج، بذلك فهي تمثل قيمة المنتجات الوطنية التي ينتظر أن يشتريها العالم الخارجي.

إضافة إلى ذلك فهي العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيم لغير المقيم في البلد بغض النظر عن المقيم إذا كان متواجدا في الحدود الإقليمية للبلد أو خارجها.

وبما أن الصادرات تمثل إنفاقا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن فهي تؤدي بدورها إلى زيادة الدخل القومي أي تضيف قوة جديدة للإنفاق الكلي.

ثانيا: الواردات:

الواردات هي سلع منتجة في الخارج وتستهلك في الداخل، وتتمثل الواردات في تلك العمليات المتعلقة بالسلع والخدمات يؤديها بصفة نهائية غير المقيم للمقيم إذا كان متواجد داخل الحدود الإقليمية أو خارجها، وبما أنها ذلك الإنفاق المحلي على السلع والخدمات المنتجة في الخارج فهي تعتبر ترسبا من تيار الإنفاق الكلي مما يؤدي إلى سحب جزء من القوة الشرائية، الأمر الذي يضاعف من تيار الإنفاق في الداخل ويزيده قوة في الخارج[1].

[1] نورة بوكونة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 68.

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الذي من خلاله يتم رسم جميع السياسات الاقتصادية لكل دولة في العالم، حيث توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الذي من خلاله يتم رسم جميع السياسات الاقتصادية لكل دولة في العالم، حيث توجد عدة تعاريف للنمو الاقتصادي نذكر منها:

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين والباحثين، فهناك من يرى بأن النمو الاقتصادي يتمثل في "تلك الزيادة في إنتاج السلع والخدمات في المجتمع.[1]

بينما يعتبر **Simon Kuznut** النمو الاقتصادي بأنه " الارتفاع طويل الأجل في القدرة على عرض سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، وهذه القدرة المتزايدة ترتكز على أساس التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسساتية والايديولوجية التي تطلبها.[2]

يعرف كذلك بأنه العملية التي من خلالها تزيد المقدرة الانتاجية في البلد نتيجة الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية أو تطور تقنية الإنتاج.[3]

هو عبارة عن حدوث زيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أو الناتج المحلي الاجمالي بين فترتين أو هو ارتفاع معدل الدخل الفردي.[4]

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن نسبة الزيادة المستمرة في الانتاج أو عبارة عن مجموع القيم المضافة والمنتجة خلال سنة في دولة ما.

[1] Rick Szostak," The Causes of Economic Growth ", Berlin Heidelberg: Springer, (2009),p.24.
[2] Edward A. Hudson, "ECONOMIC GROWTH How it works and how it transformed the world», Delaware:Vernon Press,(2015),p.440.
[3] كامل علاوي محمد الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، ط1، دار صفاء، عمان، 2013، ص 281.
[4] محمود الوادي وآخرون، الاساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان،2007، ص 331.

الفرع الثاني: أهمية النمو الاقتصادي

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء ويتمثل هذا الأثر فيما يلي:

أولا: النسبة للفرد

إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض ورفع مستوى الحياة البشرية، بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء تتحسن تلقائيا بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، وتمكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

ثانيا: بالنسبة للدولة

إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة بكل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوف تزيده عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتخلص من التنمية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، وانفصام عن دور الأطراف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومترافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استتراف الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية[1].

[1] نزار يعد العبسي وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، 316.

الفرع الثالث: أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتمثل في الزيادة الحقيقة للناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معتبرة، فإنه يتوجب علينا التمييز بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي:

النمو الطبيعي: وهو ذلك النوع الذي يحدث تلقائيا ويحتاج إلى مرونة كبيرة في الهيكل الاقتصادي حتى تتفاعل جميع المتغيرات الاقتصادية في الدولة وهذا بشكل عفوي دون الاعتماد على الخطط الاقتصادية، وهو النوع الذي سارت عليه الدول الرأسمالية المتقدمة منذ الثروة الصناعية بحيث أن شرارة النمو تنتقل بسرعة كبيرة من قطاع إلى اخر من خلال أثر المضاعف.[1]

النمو المخطط: النمو المخطط يكون مستهدفا ضمن عملية تخطيط شاملة، ويتوقف تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الحالة على مدى واقعية الخطط المحددة ومدى توافر وتكامل الأساليب المستخدمة في ذلك، إضافة لتظافر جهود الأعوان الاقتصاديين ومدى الالتزام بالخطط التي تم وضعها.

النمو العابر أو غير المستقر: يكون النمو العابر نتيجة لأسباب تفتقد لميزة الثبات والقصد، بحيث أن زوال هذه العوامل يؤدي لزوال وانخفاض الزيادة المحققة في النمو الاقتصادي، ومن أمثلته النمو الاقتصادي المرتبط بارتفاع الأسعار البترول والنفط بحث بحيث أن النمو الاقتصادي يرتفع بارتفاع الأسعار وينخفض بانخفاضها. [2]

النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون معدل نمو الدخل يُعادل معدل نمو السكان، وبالتالي، فإنّ الدخل الفردي ساكن أو مستقر.

النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النوع من النمو في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان وبالتالي يرتفع الدخل الفردي. [3]

الفرع الرابع: مكونات النمو الاقتصادي

اختلاف معدلات النمو من دولة إلى أخرى وحتى في نفس البلد من فترة إلى أخرى يرجع إلى مجموعة من العوامل يمكن ذكرها فيما يلي:[4]

[1] رحمن حسن علي ومروان عبيد، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2001-2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020، ص 191.

[2] يسرى أسية لعقاب وعمار درويش، المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، 2022، ص ص 615-616.

[3] فضيلة ملواح وعلى مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، 2020، ص 128.

[4] حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص ص 280-283.

أولا: كمية ونوعية الموارد البشرية

تعتبر الموارد البشرية من بين أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي لأنها تؤثر عليه من الناحية الكمية والنوعية، فمن الناحية الكمية كلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الاجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الفردي الحقيقي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، أما إذا كان تضاعف الناتج القومي الاجمالي الحقيقي وعدد السكان بنفس النسبة فمعنى هذا أن الدخل الفردي الحقيقي سوف لا يتغير.

وأما من الناحية النوعية فتؤدي زيادة السكان إلى زيادة حجم القوة العاملة، وتؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي من خلال:

- مقدار الوقت المبذول في العمل، عدد ساعات العمل في الأسبوع؛
- نسبة التعليم المستوى الصحي والمهارة الفنية للعمال؛
- درجة التنظيم والادارة والعلاقات الانسانية في العمل.

وقد أبرز لوكاس في أبحاثه سنة 1988 بأن راس المال البشري هو عبارة عن المخزون المعرفي والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد، حيث يشير إلى أنه شيء إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والرقي.

ثانيا: كمية ونوعية الموارد الطبيعية

يتوقف تأثير كمية ونوعية الموارد الطبيعية وفرة المعادن والمياه، خصوبة التربة.....) على النمو الاقتصادي على قدرة الموارد البشرية لاستغلالها لتحقيق الغايات والأهداف الاقتصادية للمجتمع، فمن الممكن أن يكون البلد يحوز على ثروات طبيعية غير أن مستوى النمو به منخفض لعدم استغلال هذه الموارد.

ومن الملاحظ أن كمية ونوعية الموارد الطبيعية ليست ثابتة، فمن الممكن أن تكون هذه الموارد قابلة للزيادة وذلك باكتشاف آبار نفط مثلا وبالتالي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، أو يكون العكس وذلك بنضوب الموارد الطبيعية وبالتالي يكون لها تأثير عكسي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

كما تجدر الاشارة إلى أن نقص الموارد الطبيعية قد لا يؤثر سلبيا على النمو الاقتصادي، فاليابان مثلا ازدهرت عن طريق التركيز على قطاعات تعتمد على اليد العاملة ورأس المال أكثر ما تعتمد على الموارد الطبيعية.

ثالثا: تراكم رأس المال

ينتج التراكم الرأسمالي عندما يتم تخصيص جزء من الدخل الحالي وتركه دون استهلاك أي يعتبر كادخار لكي يتم استثماره، فالادخار هو تضحية بالاستهلاك الحالي لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل والمكائن، طرق المواصلات، المدارس والجامعات..... حتى ينمو الدخل الوطني في المستقبل.

وتوجد عدة عوامل محددة لمعدل تراكم رأس المال منها:

- الظروف الاقتصادية: معدل التضخم معدل سعر الفائدة، السياسات الحكومية؛
- توقعات الأرباح.

وبصفة عامة يتكون رأس المال عن طريق التضحية بجزء من الدخل الحالي وتحويله إلى غرض استثماري، أي أن كلفة النمو بالنسبة للمجتمع هو الاستهلاك الذي يجب أن يضحى به من أجل الادخار لتراكم رأس المال.

رابعا: التقدم التكنولوجي

يعتبر التقدم التكنولوجي من بين المتغيرات النوعية التي تؤثر إيجابيا على النمو الاقتصادي، حيث يشير إلى البحث العلمي والبحث في مجال الأعمال وتطبيق المعرفة الفنية من أجل تحسين المستوى المعيشي. ويتضمن التقدم التكنولوجي التغيير في عمليات الإنتاج أو إدخال منتجات جديدة بحيث يمكن الحصول على منتجات محسنة أو المزيد من الانتاج، وذلك يؤدي حتما إلى النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: العلاقة النظرية بين التجارة الخارجية النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، حيث تساهم الصادرات والواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية مساهمة فعالة في النشاط الاقتصادي لأي دولة لذا فان هناك علاقة وطيدة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي غير انه يوجد خلاف حول طبيعة هذه العلاقة ففي الوقت الذي يرى البعض بأن التجارة الخارجية تعزز من معدل النمو يرى البعض الأخر العكس.

المطلب الأول: سياسة التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي

تعتمد التجارة الخارجية على استراتيجيتين للتصنيع فنجد استراتيجية تشجيع الصادرات واحلال الواردات من خلال هذا المطلب سنتطرق الى كل منهما.

الفرع الأول: ترشيد الواردات واحلالها لتفعيل الانتاج الوطني

حاولت الدول النامية بعد استقلالها عزل نفسها عن العالم وتأثيراته، بحيث لا يمكن هذا الانعزال حائلا دون استراد السلع الوسيطية والإنتاجية الأزمة للسوق المحلية في المراحل الأولى، وهذا يعني استمرار العلاقة مع العالم الخارجي ولكن على أسس نوعية وكيفية.

أولا: تعريف سياسة إحلال الواردات:

يمكن تعريفها بأنها تلك الاستراتيجية التي تقوم على فكرة اختبار الصناعات التي يمكن إحلال منتجاتها محل المنتجات المستوردة من خلال إقامة الصناعات التي تخفض من فاتورة الواردات خلال فترة زمنية معينة تتطلبها تنفيذ هذه الاستراتيجية.[1]

كما يمكن تعريفها فإنها إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج، وعلى ذلك فان سياسة الاحلال تهدف الى تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة. [2]

وتمر استراتيجية احلال الواردات بثلاث مراحل، يتم في المرجلة الأولى فرض قيود على الواردات من السلع الاستهلاكية الصناعية، لكثرة الطلب على هذه السلع كمت أنها لا تحتاج الى بنية وهياكل أساسية، وفي المرحلة الثانية يتم انتاج السلع الاستهلاكية المعمرة بسبب ارتفاع مستوى معيشة السان نتيجة المرحلة الأولى.

تبدأ المرحلة الثالثة والأخيرة بعد أن تكون الصناعة قد استنفدت فرص الاحلال ولم تعد السوق المحلية قادرة على امتصاص مزيد من المنتجات، ومن ثم يتم انتاج مستلزمات الإنتاج والصناعات الثقيلة التي تنتج أدوات الإنتاج.[3]

ثانيا: أهداف سياسة إحلال الواردات

تهدف استراتيجية إحلال الواردات الى ما يلي:

- زيادة معدلات الادخار والاستثمار وذلك من خلال أن الحماية الموفرة للصناعة الاحلالية تسمح بتحقيق معدلات ربح عالية تغري المستثمرين في القطاعات الأخرى بالانتقال الى قطاع الصناعة الاحلالية فتزداد بذلك الدخول المتحققة في هذا القطاع فيرتفع معدل الادخار والاستثمار؛
- إقامة قاعدة صناعية متعددة النشاطات؛
- توفير عملة صعبة تسمح باستيراد السلع الوسيطية أو الرأسمالية.

[1] ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2014، ص 76.

[2] محمد عبد العزيز عجيمة وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 310.

[3] علي عز الدين، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 68.

ثالثا: مشكلات سياسة إحلال الواردات

لقد واجهت تلك الدول التي اتبعت استراتيجية إحلال الواردات المشكلات التالية:[1]

- اصطدمت هذه الاستراتيجية بالقدرة المحدودة للسوق المحلية واعتمادها على نمط استهلاكي معين ولم تحاول تغييره أو تقديم أفضل منه؛
- أدت هذه الاستراتيجية الى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الاستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطية والإنتاجية؛
- ترتب على ضيق السوق زيادة مشاكل الطاقات المعطلة في الوحدات الإنتاجية الامر الذي ترتب عن هذه الظاهرة انعدام الكفاءة الاقتصادية والفنية في الوحدات المنتجة في تلك الصناعات وبالتالي عدم قدرة تلك الوحدات على المزيد من العمالة؛
- ان اتباع هذه الاستراتيجية أدى الى عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل حيث تظل الصادرات مقتصرة على الموارد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الواردات باهضه التكلفة وعائد الصادرات متدني مما يؤدي الى اشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول؛
- نتيجة الاستمرار بالإنتاج بهدف اشباع الحاجات المدعمة حاليا في السوق ستزداد واردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة وبالتالي تزداد الفجوة التقنية وتتعمق التبعية التقنية للدول الأجنبية.

رابعا: عيوب سياسة إحلال الواردات:[2]

- تحتاج الصناعات التي يمكن من خلالها إحلال الواردات الى الالتزام باستراتيجية دقيقة يمكن الوصول من خلالها الى منتجات قابلة للمنافسة الأجنبية، حيث أنه ليس من السهل بعد فترة طويلة من الارتكاز الى المصادر الأجنبية في السلع والمنتجات ان يتحول المواطن الى الاعتماد على المنتجات الوطنية؛
- ان سياسة إحلال الواردات تجعل صناعات الوطنية معتمدة ولفترة طويلة غالبا على الدعم المباشر وغير المباشر على الأجهزة الحكومية، حيث تعتمد في نجاحها على الحماية الحكومية بدلا من اعتمادها على تطوير الكفاءات الذاتية لأقسامها المختلفة؛
- في ظروف الأسواق المحلية الضيقة وندرة الموارد المحلية فان الحماية المتزايدة عن طريق الرسوم الجمركية أو تحديد حصص الاستيراد كثيرا ما تؤدي الى نظام احتكاري تولد اثار سلبية على كل من الأسعار والأجور؛

[1] عوني جواد حسن الأشقر، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، 2016، ص 80.

[2] محمد بن البار، دراسة العاقة بين الواردات والنمو الاقتصادية حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2009، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012، ص 102.

- أن سياسة إحلال الواردات تؤدي في الغالب الى انشاء وحدات إنتاجية متخصصة في عرض السلع المتنوعة، وهذا العدد الكبير من الصناعات الناشئة يؤدي الى تفاقم ظاهرة التدهور والتشوه البنياني في القطاع الصناعي، نظرا لظروف اقتصاديات الدول النامية التي تعاني هياكلها الاقتصادية من فجوات واسعة بين وحداتها وفروعها المختلفة؛
- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية؛
- لجوء الدول النامية الى صندوق النقد الدولي تسأله المعونة حول كيفية الخروج من أزمتها الاقتصادية من خلال فرض شروطه واملاءاته حول المهج الاقتصادي وتحرير الاقتصاد وتنشيط قوى السوق وفتح المجال للقطاع الخاص وضرورة تراجع القطاع العام؛
- اعترف بريبش R. BREBICH بمحدودية هذه الاستراتيجية حيث تؤدي للنمو المستمر للواردات نتيجة ضعف الصناعات المحلية.

الفرع الثاني: تشجيع الصادرات كمحرك للنمو الاقتصادي

للصادرات أهمية اقتصادية بالغة في اقتصاد أي بلد وخاصة في الدول النامية منها التي تعتبرها محرك للنمو لدا بدأ الاهتمام بسياسة تشجيع الصادرات كبديل لإستراتيجية إحلال الواردات.

أولا: تعريف سياسة تشجيع الصادرات

هي استراتيجية تركز على إنشاء صناعات تتوفر فيها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها، بدلا من الاعتماد على الصادرات الأولية وذلك من خلال التصنيع عن طريق السلع نصف المصنعة المستوردة واليد العاملة المحلية الرخيصة باعتبارها ميزة نسبية، وذلك لأن استراتيجية إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعد مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية المصنعة.[1]

و عرفها krouger 1981 بأنها مجموعة من الإجراءات و الوسائل المختلفة التي يتم اتباعها لتحفيز جميع السلع المصدرة دون الاقتصار على سلعة واحدة أما balassa 1985 و bhagwati 1990 فقد عرفها بأنها تلك الاستراتيجية التي تهدف الى زيادة الصادرات من خلال تقديم حوافز سعرية غير محتجزة لصالح صناعات بدائل الواردات. [2]

[1] علي عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص 71.
[2] ايمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية -دراسة قياسية لدول شمال افريقيا من الفترة 1995 الى 2015، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019، ص 88.

فالدول النامية تقوم أولاً بالتوسع في الصادرات من السلع الأولية، ثم من ناحية الصادرات التامة الصنع. إلا أن هناك عدة عوامل تعمل على إعاقة التمدد والتوسع السريع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية إلى الدول المتقدمة مثل:[1]

- مرونات الطلب على الزراعة الغذائية المواد الخام منخفضة إذا ما قورنت بالطلب الخاص بالوقود ومختلف المعادن فان ذلك يؤدي إلى عدم استقرار حصيلة الواردات وبالتالي المكاسب لن ترتفع في الدول النامية...؛
- قلة التوسع في الطلب على المنتجات الأولية للدول النامية بسبب انخفاض معدلات النمو في الدول المتقدمة؛
- أما بالنسبة لجانب العرض فنجد الخلل الهيكلي لنظام الإنتاج الريفي في كثير من الدول النامية نتيجة سوء المناخ والتربة السيئة، فإنه يتوقع أن يكون نمو وتوسع الصادرات بنسب ضئيلة.

ويمكن أن نستنتج أن تشجيع الصادرات للمنتجات الأولية الناجحة لن يحدث إلا إذا كان هناك إعادة تنظيم للهياكل الريفية الاقتصادية والاجتماعية وأن أي إستراتيجية يجب أن توفر الاكتفاء في الغذاء للأفراد.

ثانيا: فوائد استراتيجية تشجيع الصادرات:

تتلخص فوائد هذه الاستراتيجية فيما يلي: [2]

- هذه الاستراتيجية تسمح بتحقيق إيرادات من العملة الصعبة، أكثر من استراتيجية إحلال محل الواردات، باعتبار هذه الأخيرة منفقة أكثر. وعليه كان بإمكان استخدام مواد من هذه الاستراتيجية الأخيرة، للحصول على كمية أكبر من العملة الصعبة من جراء التوسع في نشاط التصدير أكثر. مما ينعكس بالإيجاب على ميزان المدفوعات والتقليص من المديونية الخارجية؛
- سياسة التصنيع المعتمد على إحلال الصادرات غير محدودة بالسوق المحلية، بل تتحدد بالطلب العالمي على الصادرات، لهذا فإنها ملائمة أكثر للحصول على وفورات الحجم؛
- تساهم في توفير فرص العمل والتوزيع الأحسن للدخل، لأن التصنيع في ظل هذه الاستراتيجية يساعد على امتصاص البطالة وتدريب اليد العاملة على التكنولوجيات الحديثة؛
- توفر هذه الاستراتيجية نظام تنافسي على الشركات المحلية والذي يجبر هذه الشركات على زيادة كفاءتها، ففي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي وجد أن الدول النامية التي كانت منفتحة أكثر للاقتصاد الدولي نمت أسرع من تلك التي بقيت منغلقة؛

[1] نصر الدين القريبي، مرجع سبق ذكره، ص 77.
[2] محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 267.

- تسمح بتنويع الصادرات وتحقيق الاستقرار في المداخيل من العملة الصعبة، بالإضافة إلى أن الدفع بالصادرات في ظل هذه الاستراتيجية، يستوجب مناخ ملائم، كالسياسات المكملة لسياسة إحلال الصادرات للدول النامية والمتقدمة في آن واحد أي التنسيق في السياسات الدولية التجارية، من خلال توفير التسهيلات والمعاملة التفضيلية للصادرات المصنعة المتوجهة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

ثالثا: شروط نجاح استراتيجية تشجيع الصادرات:

لنجاح هذه الاستراتيجية يجب توفر بعض الشروط:[1]

- الاستقرار السياسي والاقتصادي؛
- توافر الحوافز للمصدرين بما تشمله من إعفاءات ضريبية لمختلف العمليات المدعمة والمكملة للنشاط الاقتصادي؛
- سياسة الخوصصة وتدعيم القطاع الخاص مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة وفرص التصدير والقدرة على المنافسة؛
- وجود نظام قوي وفعال للخدمات من شأنه تحفيز الصادرات؛
- الاستفادة من نظام المناطق الحرة؛
- وجود درجة عالية من التكامل بين قطاعات الاقتصاد الوطني أي التكامل بين القطاع الصناعي والقطاعات الأخرى كالقطاع الزراعي؛
- قيام الصناعة على تكنولوجيا ملائمة ويرتبط ذلك باختيار التكنولوجيا المناسبة للدول.

الفرع الثالث: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

تعد التجارة الخارجية إحدى الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي، من خلال ما توفره من مكاسب ومساهمات تخص النمو الاقتصادي الآثار (الايجابية كما قد نتسبب في تبعات تعيق معدلات هذا النمو الآثار السلبية). ومن بين هذه الآثار ما يلي:

أولا: الآثار الايجابية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

يمكن للتجارة الخارجية تحقيق الإسهامات الآتية في النمو الاقتصادي:[2]

[1] بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية وقياسية 1970 الى 2006، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2009، ص 112.
[2] عز الدين علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 63-64.

- إن التجارة الخارجية يمكن أن تقود إلى الاستغلال الكامل للموارد المحلية التي تكون عاطلة في حالة غياب التجارة الخارجية؛
- من خلال توسع حجم السوق تستفيد الدول من اقتصاديات الحجم، وهذا أمر مهم على نحو خاص وقد حصل هذا فعلا في إنتاج الصناعات الخفيفة في اقتصاديات صغيرة مثل تايوان؛
- تعد التجارة الخارجية وسيلة أو أداة لتحول الأفكار الجديدة والتكنولوجيا الجديدة والمهارات الإدارية وغير الإدارية؛
- تقوم التجارة الخارجية بتحفيز وتسهيل التدفق الدولي لرأس المال من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية؛
- تلعب التجارة الخارجية دورا كبيرا من خلال توفير رؤوس الأموال الإنتاجية عن طريق الاستيراد لإقامة مشاريع استثمارية تولد معدلات نمو مرتفعة؛
- تساهم التجارة الخارجية في توفير السلع الاستهلاكية التي يزيد الطلب عليها نتيجة النمو الحاصل في حجم الإنتاج والدخول؛
- توفير المنتجات التي انخفض إنتاجها محليا بسبب هجرة العمالة إلى القطاعات الأخرى. يمكن للتجارة الخارجية أن تكون سلاحا ممتازا ضد الاحتكار لأنها تحفز على أن يكون المنتجون المحليون أكثر كفاءة لمواجهة المنافسة الأجنبية؛
- تقديم منتجات وخدمات جديدة.

ثانيا: الآثار السلبية للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

رغم الآثار الايجابية سالفة الذكر للتجارة الخارجية على النمو إلا أنها قد تتسبب في إعاقة النمو الاقتصادي عن طريق بعض الآثار السلبية عن طريق بعض الآثار السلبية والتي يمكن ذكرها فيما يلي: [1]

– قد تكون التجارة الخارجية سببا في استيراد التضخم من الخارج عن طريق الواردات سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية.

– فالواردات الاستهلاكية يؤثر ارتفاع أسعارها على القدرة الشرائية للمحليين وهو ما يدفعهم لسحب أرصدتهم المدخرة بغرض تحسين القدرة الشرائية وبالتالي تنقص المدخرات مما يؤثر سلبا على الاستثمار فيتراجع الإنتاج الوطني وبالتالي تتراجع معدلات النمو الاقتصادي، أما ارتفاع أسعار الواردات الاستثمارية يؤثر سلبا على ربحية المشاريع الاستثمارية من خلال ارتفاع تكاليف التوسع وإنشاء المشاريع الاستثمارية الجديدة وبالتالي تتأثر عملية تراكم رأس المال ومن ثم تتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

[1] عز الدين علي، مرجع سبق ذكره، ص ص 65-66.

– قد تتسبب التجارة الخارجية من خلال ما يتم استيراده من العالم الخارجي من منتجات في خلق منافسة للمنتجات المحلية في السوق المحلي، هذه المنافسة تكون غير متكافئة إذا كانت من منتجات الدول المتقدمة في أسواق الدول النامية، وهنا تكون التجارة الخارجية قد تسببت في إعاقة النمو الاقتصادي.

فالتجارة الخارجية في كثير من الأحيان ما تنطوي على آثار ايجابية لصالح الدول المتقدمة.

– تؤدي التجارة الخارجية في ظل التخلف الذي تعرفه الأجهزة الإنتاجية في الدول النامية إلى دفع هذه الدول إلى تصدير المواد الخام بأسعار منخفضة كنتيجة لعدم القدرة على تصنيفها محليا تحت ضغط الحاجة الماسة للنقد الأجنبي لمجابهة فواتير الاستيراد وهذا ما يجعل الاستفادة من هذه الموارد من شكلها الخام إلى شكل مصنع وتجبر هذه الدول على استيراد المواد المصنعة من الدول المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالتالي تتأثر الفوائض المالية المحققة والتي كان من الممكن توظيفها في زيادة الاستثمار وزيادة الإنتاج وينتج عنه تراجع معدلات النمو.

– قد تؤدي التجارة الخارجية إلى عرقلة النمو الاقتصادي من خلال نظرية النمو التي طرحها باغراتي والتي تشير إلى الحالة التي يؤدي فيها النمو الاقتصادي في دولة معينة وخاصة الدول المصدرة للمواد الأولية إلى إفقارها من خلال نقص الاستهلاك نتيجة تدهور معدل التبادل إذ يؤدي النمو الاقتصادي إلى ارتفاع صادرات المواد الأولية مما يؤدي إلى انخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المستوردة مما يجعل الاستهلاك نتيجة تصدير كميات كبيرة واستيراد كميات قليلة.

كما أن زيادة الواردات نتيجة النمو الاقتصادي تجعل أسعار الواردات ترتفع مما يؤدي إلى تدهور معدلات التبادل ومن ثم حدوث ظاهرة النمو المفقر وبالتالي تنخفض المكاسب من التجارة الخارجية.

تؤكد النظرية الاقتصادية على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي من خلال توفير الموارد الضرورية للنمو الاقتصادي، لذا اتبعت الدول النامية استراتيجية إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية.

المطلب الثاني: آليات تطبيق سياسة التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي

الفرع الأول: السياسات التجارية

أولا: تعريف السياسة التجارية

تعرف السياسة التجارية على أنها مجموعة من القواعد والأدوات والأساليب والاجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد وكذا تحقيق تنمية اقتصادية من خلال التعامل مع باقي دول العالم في إطار تحقيق هدف التوازن خارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.[1]

وتعرف أيضا بأنها "تلك الإجراءات التي تتخذها أو تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على وعين التبادل واتجاهاته.[2]

ومنه يمكن القول بأن سياسة التجارة الخارجية هي مجموعة من الإجراءات والقوانين والتدابير التي تقوم بها الدولة لتنظيم علاقتها التجارية بالعالم الخارجي قصد تحقيق مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة على رأسها النمو الاقتصادي والتوظيف التام.

ثانيا: أهداف سياسة التجارة الخارجية:

هناك عدة أهداف تسعى الدولة إلى تحقيقها ويمكن أن نقسم هذه الأهداف إلى:

1- الأهداف الاقتصادية: وتتمثل في: [3]

- المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- حماية الصناعية الوطنية من المنافسة الأجنبية وخصوصا الصناعات الناشئة من خلال توفير لنموها وتطورها؛
- العمل على إصلاح العجز في ميزان المدفوعات وإعادته للتوازن؛
- زيادة الموارد المالية للدولة واستخدام هذه الموارد في تمويل النفقات العاملة للدولة؛
- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية كالتضخم والانكماش وكذلك حماية من سياسات الإغراق التي يمكن أن تتبعها دولة أخرى.

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء 2، ط1، القاهرة، 2003، ص 124.

[2] يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، ط1، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 70.

[3] محمد ذياب التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، ط 1، لبنان، 2010، ص 300.

2- أهداف الاجتماعية: وتتمثل في:[1]

- حماية مصالح بعض الفئات الاجتماعية كمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع؛
- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الاجتماعية المختلفة؛
- العمل على حماية الصحة العامة، من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد استيراد سلع أخرى كالكحول والسجائر.

3- الأهداف الإستراتيجية: وتتمثل في: [2]

- المحافظة على الأمن في الدولة من الناحية الاقتصادية والغذائية والعسكرية؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج من مصادر الطاقة كالبترول؛
- العمل على توفير الحد الأدنى من الغداء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة.

ثالثا: أنواع السياسات التجارية

1- سياسة الحرية التجارية:

ظهرت سياسة الحرية وانشغلت مع أفكار الكلاسيك في مجال التجارة الخارجية ونادوا بضرورة وأحقية الأفراد والمؤسسات لقيام بالنشاط الاقتصادي والتبادل كما يرغبون دون تدخل الدولة وفي هذه الصياغة تعرف سياسة الحرية بأنها جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات، وذلك عن طريق إزالة او تخفيض القيود التعريفية وغير التعريفية من أجل تدفق التجارة الدولية.[3]

ومن بين الحجج التي يراها أنصار هذه السياسة:[4]

- أن حرية التجارة الخارجية تسمح تتمتع الدولة بمزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي يعتمد على سوق واسعة ويتبع حرية التبادل الدولي الذي يترتب عليه استغلال أفضل للموارد الدولية؛

[1] ايمان سعودي، أثر تحرير التجارة الخارجية الدولية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2013، ص 78.
[2] نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011، ص 08.
[3] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 24.
[4] فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص ص17-18.

- أن الحرية تؤدي إلى انخفاض أسعار السلع الدولية، خاصة منها أسعار السلع الدولية التي لا يمكن إنتاجها محليا إلا بنفقات مرتفعة؛
- تؤدي الحرية إلى تنافس الدول في إنتاج السلع، وهذا بدوره يعمل على زيادة تشجيع التقدم الفني وتحسين وسائل الإنتاج، الأمر الذي يضمن جودة المنتجات وانخفاض أسعارها؛
- أن حرية التجارة من شأنها منع قيام وانتشار المنشآت والهيئات الاحتكارية، أو على الأقل تجعل قيامها أكثر صعوبة لان الاحتكار الوطني أو الإقليمي لا يقوم الا في ظل الحماية؛
- أن حرية التجارة تساعد على الإنتاج الكبير، وبخاصة في البلدان الصغيرة التي لا تستطيع الوصول ببعض مشاريعها الإنتاجية إلى مستوى حجم الإنتاج الأمثل.

2- السياسة الحمائية:

يمكن تعريفها بأنها عبارة مجموعة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تضع قيود مباشرة أو غير مباشرة، كمية أو غير كمية، تعريفية على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة. ودعا أنصار مبدأ الحماية الى تقييد التبادل مع الخارج ولاسيما التيار الاستيراد.[1]

ويستند أنصار الحماية التجارية إلى مجموعة من الحجج نمكر منها:

- إتباع هذه السياسة سوف يؤدي إلى تقييد المستوردات وانخفاض حجمها وإزاء هذا الوضع لا يجد المستهلك المحلي مقر من تحويل اتفاقه من اللغة الأجنبية إلى البدائل المحلية.

- حماية الصناعات الوطنية الناشئة من المنافسة الأجنبية المتوفرة على خبرة من الوجهة الفنية وثقة في التعامل مع الوجهتين التسويقية والائتمانية.

- مواجهة سياسة الإغراق المفتعلة التي تعني بيع المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية بأسعار أقل من الأسعار التي تباع بها في سوق الدولة الأم وذلك يفرض رسم جمركي الواردات تساوي الفرق بين سعر البيع في السوق المحلي وسعر البيع في الدولة الأم.[2]

[1] عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدية في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سياسة تخفيض العملة نموذجا -مع الإشارة الى حالة الصين-، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص 29.
[2] نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 150.

رابعا: أساليب السياسة التجارية

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد وعليه نميز بين:

1- الوسائل السعرية:

ويتجلى تأثيرها في أثمان الواردات والصادرات عن كطريق رسوم الإعانات، الإغراق وسعر الصرف.

1-1- الرسوم الجمركية:

وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية (ورادات أو صادرات) ويطلق على مجموعة من النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم التعريفة الجمركية أو هناك نوعان من الرسوم الجمركية.

- رسوم القيمة: تعرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج

- رسوم نوعية: تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج

1-2- الإعانات

وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية حتى يتمكنوا من تصدير سلعة معينة.

هذا النظام محاولة لكسب الأسواق في الخارج عن طريق تمكين المنتجين او المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن لا يحقق لهم الربح على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود وبهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي والحصول على ربح حكومي في صورة الإعانة.[1]

1-3- الإغراق

وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الإثمان السائد في الداخل والخارج حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة مضاف إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى 3 فروع.

[1] جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 142.

1-4- سعر الصرف

ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمد القيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهر قانونيا في الوحدة إلى الذهب ولم يتخذ ومن أبرز الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية.

2- الوسائل الكمية

تستعمل هذه الوسائل نظام الحصص ونظام تراخيص الاستيراد ويقصد به بنظام الحصص نظام تحديد الدولة بمقتضاه كمية الواردات التي يجوز استيرادها من سلع معينة خلال فترة معلومة من الزمن".

ولهذا النظام آثار اقتصادية إذ يؤدي إلى تفاوت بين الثمن في الخارج وفي الداخل مما يخلق فرصة للحصول على ربح وعلى هيكل سوق السلعة الخاضعة لهذا النظام.

يتبع هذا النظام –نظام الحصص- نظام تراخيص الاستيراد- ويتبلور في عدم السماح باستيراد بعض السلع إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من الجهة الإدارية المختصة لذلك والتي تمنح هذه التراخيص في حدود الحصة المقررة بلا قيد ولا شرط وقد صدر تراخيص الاستيراد وفقا إلى أسس معينة كتحديد حصة التاجر على أساس المستورد من السلعة في فترة زمنية سابقة وقد تعمد الدولة إلى بيع هذه التراخيص بالمزاد مما يمنح اشتراك الدولة في الأرباح الناتجة في الاستيراد.[1]

3- الوسائل التنظيمية:

وهي الوسائل والإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها وهي:

3-1 المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية والاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.[2]

3-2- الاتفاقات التجارية: هي معاهدة بين دولتين، بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات وذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.

[1] زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص 291-292.
[2] نفس المرجع، ص 297.

3-3- اتفاقات الدفع: ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الآخذة بنظام الرقابة على الصرف وتقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، وهو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية وغيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان.[1]

3-4- التكتلات الاقتصادية: تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الأطراف المنظمة.

3-5- الحماية الإدارية: والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية. وتتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل اشترط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها والتشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة. تطرقنا في المطلب السابق إلى مجموعة من أدوات سياسة التجارة الخارجية متمثلتا في الأدوات السعرية، الكمية والتنظيمية.

الفرع الثاني: السياسة المالية

أولا: تعريف السياسة المالية

برنامج لما تخططه وتنفذه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإرادية وبرامجها الانفاقية لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، سعيا لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2]

وتعرف بانها مجموعة من السياسات المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة بقصد تحديد اهداف محددة.[3]

هي مجموعة القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[4]

[1] أشرف أحمد العدلي، التجارة الدولية، مؤسسة طيبة، القاهرة، مصر، ص 11.
[2] عبد العزيز عبد المجيد علي ووحيد بن عبد الرحمن نافع، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2020، ص 03.
[3] حيدر عليوي شامي الساعدي وحور العين كاظم هاشم، تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة 2004-2017، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020، ص 88.
[4] خيرة زفيب وأحمد قنيع، دور السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي (التجربة الكويتية والامارتية)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2019، ص 11.

ثانيا: أنواع السياسة المالية

تنقسم السياسة المالية الى نوعين هما:[1]

- **سياسة مالية توسعية:** يتم اللجوء إليها عند محاولة زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وتتمثل هذه السياسة في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي، أو زيادة الضرائب،
- **سياسة مالية انكماشية:** تقوم الحكومة بإتباع هذا النوع من السياسات عندما تهدف إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في الاقتصاد والتي تتمثل في تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب.

ثالثا: أهداف السياسة المالية

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي:[2]

- التأثير على العمالة باتجاه الاستخدام الكامل للموارد؛
- الاستقرار الاقتصادي وتجنب الهبوط في النشاط الاقتصادي وتقليل شدته، والتخفيف في حدة الرواج؛
- توفير الموارد المالية الاقتصادية وغير الاقتصادية للدولة،
- المحافظة على قيمة النقود من خلال إجراءات مالية كالاعتماد على الموارد المحلية مما يؤدي الى استقرار المستوى العام للأسعار؛
- تساهم السياسة المالية بتأثيرها في الدورة الاقتصادية عن طريق تكييف نفقاتها وفق الوضع الاقتصادي القائم.

رابعا: أدوات السياسة المالية

1- الضرائب:

تعد الضريبة من أهم الإيرادات التي ترد إلى الخزينة العامة للدولة، بحيث تهدف إلى رفد الخزينة العامة بأكبر نسبة من الإيرادات، كما أنها تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية، فهي تفرض على الأنشطة الاقتصادية كافة (ما عدا المشروعات التي تعفى من الضريبة بشكل جزئي أو كامل) التي تعمل في الاقتصاد الوطني، كما أن الضريبة تهدف أيضا إلى تخفيف حدة التفاوت في مستوى الدخل والثروات بين أفراد المجتمع.

2- الرسوم:

الرسم يعد أيضا مصدرا إراديا هاما تعتمد عليه الدولة، وهو مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا إلى الدولة أو أحد مؤسساتها العمومية، مقابل منفعة خاصة يحصل عليها الفرد إلى جانب منفعة عامة تعود على المجتمع ككل.

[1] مصيطفى عبد اللطيف و زواويد لزهاري، فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، 2018، ص 218.

[2] فطوم حوحو ولخضر مرغاد، فعالية السياسة المالية على أداء السوق المالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، الجزائر، 2016، ص 407.

3- الإنفاق العام:

يمثل الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات موازنة الدولة، وتعتبر النفقات الاستثمارية جانبا هاما في موازنة الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءا كبيرا من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

4- القروض العامة:

القرض العام يعرف على أنه: "استدانة أحد أشخاص القانون العام (الدولة، الولاية، البلدية،...) أموالا من الغير مع التعهد بردها إليه بفوائدها، وتلجأ الدولة إلى القروض العامة عندما لا تستطيع الإيرادات العادية (أي الضرائب) تغطية النفقات العامة، ولذلك يعتبرها بعض خبراء المالية كبديل عن الضرائب.

5- الإعانات:

هي مساعدة أو دعم يُقدمان نقدا أو عينا أو على نحو آخر. ولا يتوقع المانح بمقابل ذلك أي عائد أو تعويض، وتكون الدولة على الأغلب هي الطرف المانح في حين يكون الطرف الآخر، إما فئات اجتماعية معينة تستفيد من الإعانات لتحسين وضعها المعاشي، وإما فروعا اقتصادية معينة، أو مناطق وأقاليم، أو بعض البرامج والمشروعات التي تقدم لها الإعانات من أجل تطوير وضعها وتمكينها من مواجهة بعض الأوضاع الاستثنائية.

6- عجز الموازنة:

هي سياسة مالية تستخدمها الدولة لزيادة حجم الإنفاق العام حيث تعمد الدولة إلى الإصدار النقدي بهدف تمويل المشروعات المخططة للموازنة، وتخفي هذه العملية وراءها سياسة مالية توسعية لزيادة حجم الإنفاق العام وتنشيط الطلب الكلي.[1]

[1] مصيطفى عبد اللطيف و زواويد لزهاري، مرجع سبق ذكره، ص 220.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة

المطلب الاول: الدراسات باللغة العربية

أولا: دراسة البهلول مقران علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال 1970-2005 في الجزائر مذكرة لنيل شهادة ماجستير علوم اقتصادية فرع كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010/2011.

كانت هذه الدراسة تهدف إلى:

معرفة أهمية اعتماد سياسة ترقية الصادرات لتحقيق معدلات نمو مقبولة كذلك إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات وما مدى ملائمته لرفع عجلة التنمية وأخيرا إبراز دور القياس الاقتصادي وأدواته في البحث العلمي من خلال مدى مطابقة النتائج للواقع الاقتصادي. توصلت هذه الدراسة إلى:

- تعتبر عوائد الصادرات من المحروقات أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي لمساهمتها في تمويل المشروعات الإنتاجية.
- هناك مشاكل تقف أمام تسويق صادرتنا خارج المحروقات كضعف الأساليب التقنية والحديثة وارتفاع تكاليف الإنتاج ومشكل الجودة في المنتجات.
- أثبتت الدراسة القياسية وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات وأي خلل يحدث في النمو الاقتصادي عند حدوث أي خلل في الصادرات يدل على أن الظرف الحالي للصادرات لا يمكن الاعتماد عليه من أجل الحصول على نمو اقتصادي أمثل.

ثانيا: دراسة زيرمي نعيمة " أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر " مذكرة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص المالية دولية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان 2015/2016.

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى:

- التذكير بالنظريات التجارة الدولية والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما وتحليل وجهة نظر الباحثين كل حسب أفكاره.
- تحليل أثر التحرير التجاري على الناتج الداخلي الخام للفرد في الجزائر؛
- تحليل مراحل النمو الاقتصادي في الجزائر خاصة في ظل التحرير التجاري؛
- تقييم مجهودات الجزائر من أجل الخروج من الاعتماد على المورد الوحيد النفط.

وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- اعتبرت النظريات الحديثة أقرب إلى الواقع الاقتصاد العالمي من سابقتها في تفسير أسباب التجارة الدولية عن طريق إدخال جملة من العوامل مثل الاعتماد على البحث والتطوير واقتصاديات الحجم ورأس المال البشري وغيرها مع مراعاة الفروق القائمة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الأقل تقدما؛

- حاولت الجزائر التوجه نحو تحرير التجارة الخارجية في إطار الإصلاح الاقتصادي من أجل تسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي وبالتالي يمكن تحقيق معدل نمو اقتصادي عالي لكن اعتمادها على النفط وانهيار أسعاره في الأسواق الدولية قلب الموازين؛
- بالرغم من تطبيق العديد من الإصلاحات في الجزائر إلا أن النتائج لم تكن في المستوى المطلوب في تحقيق النمو الاقتصادي.

ثالثا: كمال عكاسي وحميد خرباشي (2008) "أثر تحرير التجارة على تكامل الاقتصاد الجزائري وتطويره، تقييم بنموذج توازن عام محسوب" ، CREAD ، رقم 83-84.

تقوم الدراسة على إبراز أثر إستراتيجية تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الجزائري، عن طريق محاكاة العديد من السيناريوهات التي لها صلة بإزالة الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية وتستخدم لهذا الغرض نموذج التوازن العام القابل للحساب للاقتصاد الجزائري، يتم تنفيذ القرار من النموذج والمحاكاة المختلفة باستخدام برنامج **GAMS**

نتائج الدراسة مجزأة إلى سيناريوهين تمت محاكاتهما، ويبدو في كليهما التأكيد على ردود الفعل المتوقعة من الاقتصاد الجزائري للصدمات الخارجية الناتجة عن عملية التحرير التجاري من خلال إزالة الحواجز الجمركية.

وبالتقاط آثار هذا التحرير نتائج الدراسة تم تحليلها وتبين أن النموذج المستخدم في الواقع يعكس بعض الجوانب من الهياكل التنظيمية والسلوكية للاقتصاد الوطني وتبين المحاكاة أن هناك نتيجتين رئيسيتين الأولى الآثار الإيجابية على الإنتاج والاستهلاك النهائي وكذا رفاهية الأسر، والثانية هي الآثار السلبية على الأجور ومدخرات الدولة والاستثمار وهذه المحاكاة أوضحت أن القطاعات التي تتعرض للمنافسة قادرة على العموم على التكيف مع الوضع الجديد.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية

أولا: Nicolas Hérault (2004) "Un modèle d'équilibre général calculable pour évaluer les effets de l'ouverture au commerce international : le cas de l'Afrique du Sud", Centre d'économie du Développement (IFReDE-GRES, Université Bordeaux IV)

ملخص ونتائج الدراسة:

تعرض هذه الدراسة نتائج نموذج التوازن العام القابل للحساب المطبق على جنوب أفريقيا والهدف هو تقييم الآثار المترتبة على سياسات تحرير التجارة على النمو الاقتصادي والقطاعات الحيوية وإلى حد أقل دخل الأسرة، يستعمل النموذج 43 قطاع، 04 عوامل إنتاج و 14 أسرة وكذا10 مناطق من العالم)للتجارة الخارجية)، تم محاكاة نوعين من السياسات الأولى: اتفاقية التجارة الحرة الموقعة عام 1999 مع الاتحاد الأوروبي والثانية: إزالة جانب واحد من جميع الرسوم الجمركية.

تشير نتائج هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة له تأثير إيجابي ولكن محدود على اقتصاد جنوب أفريقيا، كما أنه وفي جميع سيناريوهات تحرير التجارة التي تم فحصها، لم تتجاوز نسب النمو الاقتصادي 1٪ وبالمثل، فإن حجم تزايد الصادرات أو الواردات لا يتجاوز بشكل ملحوظ 2٪.

هذه النتائج تتفق مع غيرها من الدراسات التي تستخدم نموذج التوازن العام القابل للحساب لمعرفة آثار سياسات الانفتاح التجاري في البلدان النامية في أن الأثر إيجابي لكن بشكل منخفض، تفسر نتائج الدراسة أيضا رغبة سلطات جنوب أفريقيا لحماية بعض صناعاتها من المنافسة الدولية.

ثانيا: دراسة هيثم عبد القادر الحنابي " أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد العراقي للمدة 1991-2015 " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 46، قسم العلوم الاقتصادية الكلية التقنية للإدارية بغداد 2015.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة تأثير الصادرات السلعية غير النفطية والنفطية على النمو الاقتصادي في العراق المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي باستخدام أدوات تحليل قياسي.

توصلت هذه الدراسة إلى:

- إذ كان النمو الاقتصادي المرتبط بالدخل الريعي متذبذب، فإن النمو الاقتصادي المرتبط بالقيمة الاقتصادية الذي ينتج عنه خلق للثروة والإنتاج قادر على أن يعزز نمو الصادرات.
- استحوذ قطاع التعدين والمقالع على نسبة عالية من GDP حيث نسبته في 41.6% عام 2011؛
- ارتبط النمو في العراق ارتباطا وثيقا بالقطاع التعدين والمقاطع فالدخل في العراق ارتبط بالدخل الريعي ومستوى أسعار النفط؛
- أشارت الدراسة القياسية الى علاقة معنوية قوية بين الصادرات النفطية وGDP بالأسعار الثابتة وتفسر الصادرات النفطية نسبة كبيرة من التغيرات في .GDP

ثالثا: Gilles-B., UMBA (2015) "Ouverture commercial et croissance économique en République Démocratique du Congo : Une analyse en équilibre général calculable".

تحلل هذه الدراسة آثار الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أجرت الدراسة تحليلات تجريبية متباينة بشأن الآثار الفعلية للانفتاح التجاري على سلوك المتغيرات الاقتصادية الكلية للبلد حيث يرى البعض أن مثل هذه السياسات محفزة للنمو، في حين يرى البعض الآخر أن آثارها سلبية على القدرة الإنتاجية والتنافسية ومن أجل التقاط التأثيرات المختلفة للانفتاح التجاري، يعرض هذا العمل تحليلا بسيطا باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي بالمحاكاة عن طريق التخفيض التدريجي للحواجز الجمركية من سنة 2015 إلى سنة 2029 حيث بينت نتائج المحاكاة أن عملية الانفتاح التجاري تؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

في الواقع إن المكاسب بعد الانفتاح التجاري لا يكون لها تأثير كبير لتغطية جميع الخسائر الكامنة بسبب البنية الاقتصادية للبلاد وبالتالي هناك حاجة لزيادة كفاءة الإنتاج لتمكين إنتاجية عمل أفضل.

المطلب الثالث: القيمة المضافة العلمية

ويكمن الفرق بين هذه الدراسة والدراسات السابقة أن الدراسة الحالية تهتم بالدراسة أثر التجارة الخارجية بجانبيها الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2010-2022 حيث اهتمت هذه الدراسة حول تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي حتى سنة 2022 خلال أزمة كورونا.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تم التطرق الى مفهوم التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وأنه مهما اختلفت مفاهيم التجارة الخارجية الا أنها تتفق في دورها الفعال في النمو الاقتصادي، حيث قمنا بدراسة موضوع النمو الاقتصادي حيث تعرفنا الى مفهومه من خلال إعطاء بعض التعريفات وركزنا على أهمية النمو الاقتصادي ومكوناته والى أنواعه، وتطرقنا الى علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي وأهم سياسات التجارة الخارجية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني: أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

النمو الاقتصادي هدف تسعى الى تحقيقه جميع الدول بمختلف ثقافاتها، كما تسعى لإيجاد مختلف الأساليب والطرق التي من شأنها أن تؤدي الى رفع مستوى المعيشة للفرد و المجتمع ككل، و بالطبع تعتبر الجزائر من بين هذه الدول التي تسعى الة تحقيق معدلات نمو مرتفعة، و يمثل محورا رئيسيا في خططها التنموية و سياساتها الاقتصادية لاسيما في وضعها المتخلف و من خلال اعتبار التجارة الخارجية عنصر مهم في النمو الاقتصادي عملت الجزائر على تطويرها من خلال البرامج التنموية حيث و بعد الأزمة انهيار البترول سنة 1986 تبين مدى هشاشة الاقتصاد الجزائري باعتباره يعتمد بشكل شبه كلي على النفط، و هذا يعتبر أمرا ضروريا من أجل اندماج الجزائر بشكل ناجح في التجارة العالمية.

وسنتناول في هذا الفصل مبحثين هما:

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

المبحث الثالث: تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري 2010-2022

المبحث الأول: مراحل تطور التجارة الخارجية في الجزائر

ان سياسة التجارة الخارجية المرافقة لحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي للبلد لها من الأهمية بمكان لأن تكون ضمن برنامج مخطط يتماشى مع الأوضاع العالمية من حيث مدى قدرة الاقتصاد على المواجهة واستغلال الفرص في نفس الوقت، لهذا سنحاول في هذا المبحث أن نتعرف على مسار السياسة التجارية الجزائرية منذ الاستقلال، مع إبراز الأساليب الموضوعة في كل مرحلة لتحقيق الأهداف المرجوة منها.

المطلب الأول: مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969)

كانت هذه الفترة عقب حصول الجزائر على الاستقلال مباشرة، حيث تميزت بوضعية اقتصادية هشة موروثة من قبل المستعمر الفرنسي القائم على استنزاف الثروات والمتولي لتنظيم العلاقات التجارية الخارجية، ومن تم فإنه غداة الاستقلال كان من الصعب تحقيق والأخذ في رفع مؤشرات النمو الاقتصادي، وخاصة وأنه يلاحظ أن كل المجالات الاقتصادية عانت في المرحلة الأولى من التبعية للاقتصاد الفرنسي، إضافة إلى أن العنصر البشري المسير كان تابعا للمستعمر الفرنسي مما جعل عملية التغيير والنهوض بالاقتصاد أمر صعب.

ولكن أمام هذه الوضعية قامت الدولة الجزائرية باتخاذ عدة إجراءات للخروج من هذا الواقع وتحقيق الاستقلال الاقتصادي إلى جانب الاستقلال السياسي وهذا ما تم فعلا من خلال مؤتمر طرابلس 1962 وميثاق الجزائر 1964، وخلال هذه الفترة قامت الجزائر بانتهاج نموذج للنمو هو النموذج الاشتراكي تتوجه فيه إلى الداخل مع التركيز على الصناعات الثقيلة وخفض الاعتماد على الاستثمار الأجنبي والواردات، ولهذا لجأت إلى الاعتماد على:

- التخطيط المركزي للاقتصاد.

- الاعتماد على المؤسسات العامة في توفير معظم الخدمات وعلى صناعات الإحلال للواردات. لذلك نجد الجزائر في هذه الفترة كبقية الدول النامية تتبع سياسة الحماية عبر الوسائل التقليدية لها كالحواجز التعريفات الجمركية، نظام الحصص والرقابة على الصرف وكل هذه الإجراءات ترمي إلى رقابة الدولة على التجارة الخارجية ويمكن التعرف على هذه الإجراءات من خلال محاولة بسطها كما يلي:

- الحواجز الجمركية:

إن الحديث عن الحواجز الجمركية لم يكن معروفا في السابق، إذ كان النظام الجمركي وعبارة عن نظام جمركي موروث من قبل الاقتصاد الفرنسي، وهذا من شأنه أن يكون مسهم بالشكل الذي أريد منه في ظل سياسة الحماية المتخذة من طرف الجزائر، لذلك تم وضع أول تعريفة جمركية جزائرية في 28 أكتوبر 1963 بموجب الأمر 63-413 المتضمن لإنشاء التعريفة الجمركية، والتي تقوم بترتيب وتصنيف المنتجات إلى ثلاثة أرقام لتطبيق التعريفة الجمركية كما يلي:

- تعريفة جمركية لسلع التجهيز والمواد الأولية المقدرة بـ 10 %؛

- تعريفة جمركية تخضع لها السلع نصف المصنعة قدرت بين 05 – 20 %؛
- . تعريفة جمركية تخضع لها السلع النهائية قدرت بين 15 – 20 %.

وما يمكن ملاحظته هنا هو انخفاض التعريفة الجمركية الموضوعة لسلع التجهيز والمواد الأولية خلافا لأنواع التعريفات الأخرى، وهذا يدل على أن الجزائر آخذة في تطبيق سياسة الحماية لمنتجاتها المحلية من المنافسة وفي نفس الوقت تحاول أن ترفع مجهودات الصناعات القائمة على فكرة الإحلال محل الواردات. وبقيت المبادلات التجارية خاضعة إلى هذا النظام الجمركي حتى سنة 1968 أين تم فيها وضع تعريفة جمركية جديدة جاءت لمراجعة التعريفة القديمة وهذا من أجل بناء اقتصاد مستقل وتوجيه الواردات لخدمة إستراتيجية التنمية الوطنية والحفاظ على القوة الشرائية للطبقات العامة وذلك بخلق التوازن بين العرض والطلب[1]، وكذا من بين أهم ما جاء فيها التمييز بين التعريفة الجمركية بحسب المنشأ ومصدر البضائع، ويمكن التمييز بين أربعة مناطق جغرافية متباينة بحس امتيازاتها كما يلي:

- تعريفة جمركية تخضع للسلع التي يكون مصدرها الحيز الجغرافي لفرنسا؛
- تعريفة جمركية موحدة لدول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة باستثناء فرنسا التي تخص السلع التي يكون مصدرها من هذه الدول.؛
- تعريفة الحق العام، وهي تطبق على الدول التي تمنح الجزائر شرطية الدول أكثر رعاية؛
- كما تفرض تعريفة على البلدان الأخرى وتتمثل بضائعها رسوما جمركية تقدر بثلاثة أضعاف ضريبة الحق العام.

بالإضافة إلى هذا تم كذلك الفصل بين أنواع السلع الضرورية والاستهلاكية والكمالية من حيث نسب الرسوم الجمركية المطبقة على كل واحدة منها على حدا، ويظهر ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (01): يبين نسب الرسوم الجمركية للسلع بحسب أنواعها

طبيعة السلعة	سلع محولة %	سلع غير محولة%
سلع الاستهلاكية		
• الضرورية	50-30	40-20
• الكمالية	150-100	30-20
سلع التجهيز	30	20

المصدر: Hocine Benissad, Economie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982, p177

[1]سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003، ص 40.

ومنه يظهر من خلال الجدول أن الرسوم المطبقة على السلع الاستهلاكية الكمالية المحولة عالية مقارنة بالسلع الضرورية، كما أنه يظهر كذلك أن الرسوم الجمركية لسلع التجهيز المحولة أو غير المحولة منخفضة على السلع الاستهلاكية بنوعيها، وهذا إنما يدل على أن الجزائر تأخذ في طريقها للعمل على تشجيع صناعات الإحلال والحرص على حماية منتجاتها من المنتجات المستوردة المنافسة.

- نظام الحصص:

ظهر نظام الحصص أول مرة في الحرب العالمية الأولى كإجراء مؤقت لتحديد الواردات ثم عاد ثانية للظهور في فترات معينة و هو نظام تتخذه الدول في فترات الحروب والأزمات و كذا عندما تتدهور أسعار الواردات بشكل تكون فيه السلع المحلية مهددة بالإفلاس و يمكن تعريفه على أنه : " نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن استيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح باستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكميات المحددة، فالدولة فيه تحدد كمية محددة لا يجوز استيراد كمية أكبر منها[1]، و بالتالي فيمكن اعتبار إذن أن هذا النظام نوعا من القيود المفروضة على الواردات على كميتها وقيمتها، فهو عبارة عن قيد كمي و كيفي في آن واحد.

وفي هذا نجد حرص الجزائر على توجيه عملية الاستيراد جغرافيا نحو البلدان التي ترتبط معها بعلاقات سياسية واتجاهات مشتركة بغرض حماية الإنتاج الوطني، وقد قامت بهذا الشأن بإصدار المرسوم الرئاسي 63 – 188 يوم 16 ماي 1963 المتضمن في مادته الأولى تحديد القوائم للسلع التي يمكن استيرادها[2]، وقد شرع رسميا في تطبيقها في جوان 1964، وكان الهدف من هذا الإجراء ما يلي:[3]

- إعادة توجيه الواردات؛
- كبح الواردات الكمالية والحفاظ على العملة الصعبة؛
- حماية الإنتاج الوطني وتحسين الإنتاج التجاري في ظل احتياجات صرف قليلة.

- الرقابة على الصرف:

في بداية فترة الاستقلال كان انتماء الجزائر لمنطقة الفرنك الفرنسي، وهذا بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة بانتقال رؤوس الأموال بكل حرية، و لكن ما صحب تلك الفترة من هروب لرؤوس الأموال و التغيرات المتتالية في هيكل الاقتصاد الوطني خاصة منذ 1963 أين أصبح من الضروري التراجع عن هذه المبادئ و التبعية للمستعمر التي لا تخدم الاقتصاد الوطني، من أجل هذا تم في 13 أكتوبر 1963 وضع قانون خاص بالرقابة على الصرف الواحد، الهادف إلى التقليل من خروج العملة الصعبة و التحكم في التقلبات النقدية في السوق الدولية، و كذا الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.

1مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 143.
2 Hocine Benissad, économie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982, p82
3صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 04، ورقلة، 2006، ص 32.

كما يشار إلى أن هذا الاستقرار في سعر الصرف كان ضروريا وخاصة في المرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني، والتي تميزت بتنمية كثيفة تتطلب استمارات كبيرة.

- تنصيب الأجهزة القائمة بعمليات التصدير والاستيراد (التجمعات المهنية للشراء GPA):

قامت الجزائر باستحداث شركات وطنية يكون نشاطها القيام بعملية الاستيراد والتصدير في إطار القانون التجاري الجزائري و حيث تم في نهاية 1963 إنشاء الديوان الوطني للتجارة ONACO الذي يقوم بتزويد السوق الوطنية بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، و المتمثلة في السلع الغذائية الأساسية كالحليب و السكر و غيرها، و في سنة 1964 تم القيام بالتوسيع أكثر في هذه العمليات من خلال خلق المجمعات المهنية للشراء GPA بموجب المرسوم التنفيذي رقم 64 – 233 المؤرخ في 10 أوت 1964 ، و هي متكونة من أجهزة الدولة و مستوردين خواص بحيث يكون رأسمال هذه المؤسسات ممول بأغلبية من طرف خزينة الدولة و الباقي من قبل الشركاء الخواص و ميزة هذه المؤسسات هي الاحتكار للواردات، كما أنها تقوم بتسطير برامج الاستيراد السنوية و الاتجاهات الجغرافية للمبادلات الدولية.[1]

إضافة إلى القيام بتوزيع هذه السلع على أعضائها (أصحابها)، كذا فإنها تتمتع بحق امتلاك تراخيص التوريد وعقود الشراء التي تبرم لحساب الأعضاء وتغطي هذه التجمعات خمسة فروع من أنشطة الاقتصاد الوطني وهي:

- الخشب ومشتقاته.
- الحليب ومشتقاته.
- النسيج الصناعي.
- الجلود ومشتقاتها.
- المنتوجات الأخرى.

يذكر إلى أن هذه التجمعات تخضع لرقابة الدولة ويتم ذلك حسب مستويين:[2]

- **المستوى الإداري:** عن طريق الحضور الدائم لممثلي الوزارة الوصية على مستوى الإدارة، لضمان مع مختلف احترام التطبيق الحسن للبرنامج العام للاستيراد الذي أعد من طرف الدولة بالاشتراك. الأجهزة المعنية بعملية الاستيراد (الجمارك، البنك المركزي، وزارة المالية) وكذا مع التجمعات المهنية للشراء.
- **المستوى المالي:** عن طريق عون محاسب مكلف من طرف الوزارة الوصية على كل تجمع والذي تعتبر مهمته متابعة وإتمام كل العمليات المالية.

[1] Hocine Benissad, op-cit, p84.

[2] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 42-43.

غير أن الدولة في سنة 1966 وفي إطار عملية التأميم للقطاعات الصناعية، قامت بإنشاء مؤسسات وطنية غرضها النهوض بالصناعة من أجل الإحلال محل الواردات للكف عن الاستيراد المنهك لخزينة الدولة المفقر في نفس الوقت للرصيد من العملة الصعبة.

لكن هذه الخطوة لم تلقى الترحيب من طرف المجمعات المهنية للشراء حيث قوبلت بعدم الرضا لأنها تحد من ممارساتها، وقد أدى هذا إلى التداخل في الصلاحيات بين الجهازين مما انجر عنه نشوب خلافات حادة بين القطاعات الإنتاجية والأجهزة المسيرة للتجارة الخارجية (GPA)، وهذا بدوره أدى إلى حدوث خلل في عمليات الاستيراد وغياب برنامج الاستيراد، وبالتالي لوحظ نقص ف استيراد السلع الاستهلاكية القابلة للتحويل والتامة الصنع فحدث ما يعرف بأزمة ندرة المواد في كل القطاعات.[1]

أما الجانب المتعلق بعمليات التصدير لم يتم التطرق له بنفس القدر الذي حظي به جانب الاستيراد، هذا مرده وإلى أن جانب التصدير كان يعتمد على سلعة واحدة ممثلة أساسا في النفط.

ومنه يمكن القول إن الفترة 1962 – 1970 تميزت برقابة الدولة على التجارة الخارجية، والتي كانت تلعب دور المنظم، وقد عرفت هذه الفترة بمشاكل عديدة منها:[2]

- غياب برامج للاستيراد من طرف المؤسسات المحتكرة للنشاط التجاري.
- تدني نوعية المواد المستوردة وعدم الاهتمام بخدمات ما بعد البيع.
- الأمر الذي كلف المؤسسات الوطنية التي تقوم بهذه الخدمة مبالغ مرتفعة هي في غنى عنها أتت عن طريق الممارسات البيروقراطية عند الاستيراد.
- طول قنوات تصريف المنتوج واستغراقه مدة طويلة للوصول إلى المستهلك.

ومنه رغم هذه السياسة الحمائية المنتهجة من طرف الدولة لدفع عجلة التنمية عن طريق التوجه الداخلي وتشجيع صناعات الإحلال إلا أن وضعية الميزان التجاري كانت متدبدبة بين فائض وعجز تجاري، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] Hocine Benissad, op-cit, p178.
[2] Hocine Benissad, op-cit, p84.

جدول رقم (02): يبين تطور الميزان التجاري والتركيبة السلعية للصادرات والواردات بالأسعار الجارية خلال الفترة (1963 – 1969) **الوحدة: 10^6 دج**

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
الواردات	3437	3472	3312	3153	3154	4024	4981
الميزان التجاري	311	116	−167	−73	418	73	−370
معدل التغطية %	109.0486	103.341	97.95773	97.68474	113.2213	101.8141	93.5517

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على صالح تومي و عيسى شقبقب، مرجع سبق ذكره، ص 38.

من خلال الجدول التذبذب الواضح في الميزان التجاري، فبعد الفائض المسجل في سنتي 1963 و1964 عرفت الجزائر أول عجز في ميزانها التجاري في سنة 1965 المقدر بـ 167 مليون دينار جزائري، ويرجع سبب هذا العجز إلى الزيادة المحسوسة في قيمة الواردات من سلع التجهيز والمنتجات نصف المصنعة هذا تلبية لحاجات البلاد، كما يلاحظ تراجع في صادرات المواد الغذائية سنة 1965، وهذا مصاحب لسنة تأميم الأراضي الزراعية، في المقابل فإن صادرات المحروقات عرفت ازدهارا خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970 – 1989)

تعتبر المرحلة الأولى من رقابة التجارة الخارجية (مرحلة حماية) بالنسبة للدولة كفترة انتقالية نحو وضع سياسة جديدة تتمكن من خلالها في إحكام السيطرة على قطاع التجارة الخارجية، لهذا انطلقت في الانتقال تدريجيا نحو مرحلة يغلب فيها طابع الاحتكار من قبل الدولة ابتداء من منتصف 1971، وحيث يمكن هنا تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين:

- مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971 – 1989).
- مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989).

الفرع الأول: مرحلة الاحتكار المسير من قبل الشركات العمومية لحساب الدولة (1971 – 1989):

قامت الدولة في جويلية 1971 بإصدار عدة تعليمات منحت من خلالها للمؤسسات العمومية امتياز احتكار العمليات التجارية أو احتكار كل منتوج لكل مؤسسة حسب نوع نشاطها، فكل مؤسسة مأذون لها بأن تستورد السلع الخاصة بنشاطها وبفروعها، وفي هذا المجال نجد شركة SONACOM وشركة SNS تقوم باستيراد المواد الميكانيكية

ومواد البناء والمواد الحديدية على الترتيب وغيرها من الشركات الأخرى، والغرض من وراء هذا هو التحكم في تنظيم وضبط أفضل للتدفقات التجارية وإحداث ترابط بين سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.[1]

وبخصوص البرنامج العام للاستيراد فقد نصت المادة الأولى من الأمر 74 – 72 على إنشاء البرنامج العام للاستيراد، كما نص نفس الأمر على إحداث موضوع الرخص الإجمالية للاستيراد والتفرقة بين أنواعها المادة الخامسة من نفس الأمر وتكون هذه الرخص لفائدة:[2]

- هيئات القطاع العمومي الحائزة على ميزة الاحتكار: هذا النوع من الرخص يمنح للمؤسسات المستوردة لسلع الاستهلاك النهائي أو الاستهلاك الإنتاجي.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الخاصة بالنشاط: وهي رخص تستفيد منها المؤسسات العمومية غير الحائزة على احتكار الاستيراد بغرض استيراد مستلزماتها الإنتاجية ولإنجاز برنامجها الخاص بالإنتاج والدعم والمشاريع المخططة التي تتولى مسؤوليتها.
- الرخصة الإجمالية للاستيراد الممنوحة للقطاع الخاص الهامة التي تطبق برنامجا سنويا للتموين، أي المؤسسات التي تساهم في رفع وتطوير الاقتصاد الوطني.

أما فيما يخص الصادرات، فإن الأمر 74 – 11 الصادر بتاريخ 30 جانفي 1974 يؤكد ويكرس الحرية في ممارسة هذا النشاط ويمنع الاحتكار من قبل المؤسسات إلا فيما يخص المنتجات المحددة من طرف السلطات المعينة.

يذكر أن الاستيراد بهذا الشكل قد سبب فوضى في أسعار المستوردات، فيكون التفاوض مع المصدر الأجنبي يتم بطريقة فردية من طرف المؤسسات العمومية، كذلك الغرض من استيراد نفس المنتوج يختلف من استيراد للتوزيع واستيراد لاستعماله في العملية الإنتاجية.

كما شهدت هذه الفترة إصلاحا جبائيا سنة 1973 لتجاوز عقبات ما سبق، وذلك فيما يخص تصنيف المنتجات والسلع حسب المناطق الجغرافية المستوردة منها، ولهذا نميز تعريفة 1973 بعمودين فقط هما:[3]

- تعريفة الحق العام والتي تطبق على المنتجات التي يكون مصدرها الدول التي تمنح الجزائر معاملة الدول الأكثر رعاية (La nation la plus favorisée).
- تعريفة خاصة والتي تخص البضائع التي يكون مصدرها بلد أو مجوعة بلدان.

[1] Hocine Benissad, Algérie restructuration et reforme économiques, opu, 1994, p85.

[2] الجريدة الجزائرية الرسمية الديمقراطية، رقم 14 الصادرة في 15 فسيفري 1974، الامر 74-72 الصادر في 30 جانفي 1974، ص 21.

[3] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 48.

وبهذا تكون الجزائر قانونيا ابتعدت عن الارتباط مع المجموعة الأوروبية عامة، وعن فرنسا خاصة، إذ أقرت هذه التعريفة على أساس مصلحي، أي أن الدول التي تعطي مصلحة أكثر للجزائر فيما يخص المبادلات سوف تقابل بتسهيلات من الجزائر.

وقد احتوت تلك التعريفات على معدلات ضريبية تمثلت فيما يلي:

- إعفاء بعض المنتجات ذات الاستهلاك الواسع؛
- معدل مخفض خاص 03 % يخص السلع والمنتجات الأساسية كالسلع التجهيزية والمنتجات الصيدلانية؛
- المعدل المخفض 10 % يطبق على السلع الوسيطية في عملية الإنتاج؛
- المعدل العادي 25% ويفرض على السلع.

أما السلع الكمالية والسلع التي يمكن أن تنتج في الجزائر فتأخذ معدلات ضريبية كما يلي:

- المعدل المرتفع 40%؛
- المعدل المرتفع الخاص؛
- المعدل العالي 100%.

ومن خلال هذه المعدلات ينظر إلى الجزائر على أنها تسعى لأن تحقق وتوفر تموين أفضل للمنشآت والمصانع وكل الآلة الإنتاجية، وهذا لتحقيق الحماية الكافية للإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية.

ومواصلة لنفس المنحى قامت الجزائر بإصدار الأمر رقم 71-68[1] لإعفاء الواردات من سلع التجهيز الخاصة بالمؤسسات البترولية من الرسم الوحيد على الإنتاج (TUGP) وهذا تسهيلا لعملية التنقيب، والأمر 72-68[2] المعفى للرسم على واردات التجهيزات المخصصة للري من (TUGP) تدعيما لهذا القطاع كذلك.

ومواصلة لسلسلة الإعفاءات تم إعفاء بعض السلع الأساسية ذات الاستهلاك الواسع من دفع الضرائب والرسوم الجمركية والرسم الوحيد على الإنتاج (كالزيوت وبعض الحبوب) وهذا كان بداية من سنة إلى غاية 1980.

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978 – 1989)

في سنة 1978 عززت الدولة موقفها الاحتكاري بشكل جيد فيما يخص نشاطات التجارة الخارجية، ويظهر ذلك صراحة في القانون 78 – 202 الصادر بتاريخ 11 فيفري 1978، والذي ينص على أن تسيير الواردات والصادرات من مهام الدولة، كما سبقه في ذلك الميثاق الوطني الذي يقرر ما يلي:

[1] الأمر رقم 71-68 المؤرخ في 1971/12/31 المتضمن قانون المالية لسنة 1972
[2] الأمر رقم 42-68 المؤرخ في 1972/12/29.

" إن احتكار الدولة للتجارة الخارجية يشكل مكسبا ثمينا لدعم نشاطها في ميدان المبادلات الخارجية وتوجيهها حسب ما تمليه المصلحة الوطنية.

إن ممارسة هذا الاحتكار وكذا طرق تنظيمه وتسيره ينبغي أن تكون موضوع تعديلات مستمرة قصد القضاء على أوجه النقص التي تظهر في سيره والقضاء على التعقيدات البيروقراطية وضمان التموين السليم للاقتصاد بأقل التكاليف "

دليل –الجزائر – 1989، ص 210

كما أن الدستور كذلك قد نص على مبدأ احتكار الدولة للتجارة الخارجية، فأصبحت كل من عمليتي التصدير والاستيراد من اختصاص الدولة وحدها وهي تهدف من هذا الاحتكار في إطار النظام الوطني للتخطيط إلى تكييف إجراءات ممارسة احتكار الدولة للتجارة الخارجية لتحقيق ما يلي:[1]

- تنظيم الاختيارات والأولويات في المبادلات الخارجية؛
- تشجيع وتطوير وتكامل الإنتاج الوطني؛
- تنظيم دخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق العمومية.

الملاحظ أنه لا يمكن لأي جهة مهما كانت صلاحيتها أن تقوم بعملية الاستيراد حتى أن الوسطاء في هذه العمليات قامت الدولة بإقصائهم في عمليات التجارة الخارجية وفقا للمادة 09 من القانون 78/02 لتزيد من احتكاراتها لهذا القطاع بدعوى حماية المنتج الوطني والحد من الاستيراد، ولهذا يمكن القول بأن الاحتكار لم يفرض كوسيلة ناجعة للتخطيط وعقلانية لتوجيه الواردات والصادرات.

ومع هذا اتجهت الدولة نحو تأميم قطاع التجارة الخارجية ومعاودة تأكيد احتكارها سعيا منها لتحقيق الأهداف التالية، والتي يمكن حصرها بما جاء به قانون 02/78[2] كما يلي:

- حماية الاقتصاد الوطني؛
- تنويع العلاقات مع الخارج؛
- إعداد المتعاملين الوطنيين للتصدير ؛
- مراقبة حركة رؤوس الأموال؛
- تقوية قدرة التفاوض مع الأطراف الخارجية؛
- ضمان شروط حسنة للتحويل (تكلفة، مدة، تمويل)؛
- ضمان حقيقي لنقل التكنولوجيا.[3]

[1] دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، 1989، ص ص 210-211.
[2] القانون رقم 78-02 المؤرخ في 11 فيفري 1978 المتضمن تأميم التجارة الخارجية.
[3] محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم، جامعة الجزائر، 1997، ص 169.

أما فيما يخص التصدير فإن المادة الأولى من قانون 78/02 تنص على ما يلي:

وفقا لما ورد في الميثاق الوطني وطبقا لأحكام المادة 14 من الدستور، فإن استيراد وتصدير البضائع والسلع والخدمات بجميع أنواعها من اختصاص الدولة وحدها، وهذا يعني أنه لا يجوز إبرام العقود والصفقات الخاصة باستيراد أو تصدير البضائع والسلع والخدمات مع المؤسسات الأجنبية إلا من قبل الدولة أو من قبل إحدى الهيئات للدولة.

وفي سنة 1986 وقعت الأزمة البترولية حيث انخفضت أسعار البترول مما انعكس سلبا على الاقتصاد الوطني وعلى ميزانية الدولة، مما اضطرها إلى إصدار تعليمات تحفيزية في قانون المالية لسنة 1986، فمن الجانب الضريبي نجد إعفاءين:[1]

– إعفاء المؤسسات من الدفع الجزافي المتعلق بالأجور من سنة إلى خمس سنوات، بالإضافة إلى إقرار تسهيلات جبائية أخرى متعلقة بكل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري (TAIC) و الرسم الوحيد على الإنتاج(TUG)، و تمس هده التسهيلات العمليات المتعلقة بالتصدير و كذا المواد المخصصة لإعادة التصدير.

–الإعفاء من الرسم الوحيد على تأدية الخدمات بالنسبة للعمليات التي تتم بالعملة الصعبة، و هذا تشجيعا لجلب العملة الصعبة.

كما أنه لم يقتصر الأمر على الإعفاءات والتسهيلات الجبائية بل تعداه إلى التشجيع أيضا على مستوى التأمين، حيث أصبحت المؤسسة تتحمل من 10–20% من مخاطر التصدير بينما الشركة الوطنية للتامين تتحمل الباقي المتراوح بين 80 – 90% من مخاطر التصدير.

وقد حظي جانب الأسعار (التكاليف) والعملة بالاهتمام من طرف الدولة فقد تم إصدار المرسوم 86/46 المؤرخ في 24 ديسمبر 1986 المتعلق بدعم وترقية الصادرات (AMPEX)، وكذا تم فتح حسابات للمصدرين بالدينار الجزائري القابل للتحويل (EDAC)، كما يشار إلى أن هذه الفترة عرفت بإصدار العديد من المراسيم والتعليمات وكلها تهدف إلى ترقية الصادرات الجزائرية.

ومع بداية الثمانينات شرعت السلطة بالقيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية، وترافق ذلك مع صدور قانون 88/29[2] الذي يكرس احتكار الدولة للتجارة الخارجية غير أنه على خلاف القانون السابق، فهو ينص على أن ممارسة الاحتكار في التجارة الخارجية يكون عن طريق الوكالات (Concisions) التي تمنحها الدولة للأعوان و الهيئات العمومية و المجموعات ذات المصالح المشتركةGroupement d'intérêts commun و تعطى هذه الوكالات على أساس دفتر الشروط (Cahier de charge) الذي تحدد فيه واجبات و حقوق الوكيل،[3] و بالتالي

[1]سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 05.
[2]القانون 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتلق بممارسة احتكار التجارة الخارجية من طرف الدولة.
[3]محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 52.

فإنه بهذا الشكل تكون قد غيرت سياستها من تقديم دعم لمؤسسات وحيدة محددة مسبقا إلى فتح المجال أمام التنافس للمؤسسات العمومية لإبرام العقود و الصفقات الدولية.

بالإضافة إلى هذا فإن القانون 88/29 في مادته التاسعة يقضي بمنح رخص الاستيراد للمؤسسات الخاصة للسلع والخدمات التي لا تتكفل بها واردات أصحاب الامتياز في الاحتكار ضمن أولويات المخطط العام للاستيراد، كما منحت للأشخاص العاملين في إبرام صفقات الاستيراد والتصدير دور الوسيط في إطار مهنة مرتبة وفق القانون

يذكر أنه تم استبدال تراخيص الاستيراد بميزانية العملة الصعبة السنوية وقد حدد كل من وزارة المالية الخدمات ووزارة التجارة هذه الميزانية على أنها تحتوي كل من إيرادات التصدير ونفقات الاستيراد للسلع وللمؤسسات العمومية خلال السنة الجارية، وخول تسييرها لهذه المؤسسات، كذلك سمح للمؤسسات أن تأخذ التزامات في هذا الشأن شرط ألا تتعدى 70 % من الميزانية المخصصة لها للسنة الجارية وهذا ابتداءً من السنة الموالية لسنة 1988.[1]

أما المؤسسات الأخرى الخاصة والعمومية غير المستفيدة من هذه الميزانية فإنها تبقى خاضعة لنظام التراخيص الإجمالية للاستيراد (AGI)، وبهذه الإجراءات يمكن القول بأن ميزانية العملة الصعبة جاءت بتسهيل كبير في إطار تخطيط وتسيير الواردات مقارنة بالنظام القديم (AGI) الواقف كحاجز أمام الواردات وصعوبة الترابط بين المؤسسات البنوك ومصالح الجمارك.

أما فيما يتعلق بالصادرات فإن الإصلاحات التي خصت بها المؤسسات في أحد بنودها ما يلي:

- ضرورة تشجيع وتنويع الصادرات خارج المحروقات سواء كانت المؤسسات عمومية أو خاصة.
- فتح المجال لمنافسة المنتجات وذلك من خلال التخفيضات الجبائية والدعم المالي.
- السماح بدخول المؤسسات العمومية والخاصة إلى الأسواق الدولية للتعريف بالمنتج الجزائري وتحسين إنتاجيته حتى يستطيع أن يتنافس هناك.

أما الراغبين في عمليات التصدير فقد سعى المشروع المشرع لوضع تحفيزات عدة في إطار البرنامج العام للتصدير منها:

1. السماح بفتح حساب في الخارج للمؤسسات، وذلك بالاتفاق مع بنك جزائر ي تكون له فروع في الخارج.

2. منح بطاقات القرض لبعض الأشخاص والمؤسسات العمومية المصدرة.

3. السماح بمنح بطاقات القرض من طرف البنوك الوسيطية المعتمدة إضافة للمؤسسات العمومية الراغبة في دخول الأسواق العالمية وتطوير صادراتها، وهذا وفق التعليمة رقم 840 الصادرة من وزارة المالية.

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 52.

4. السماح ببيع المنتجات بالعملة الصعبة في التظاهرات الاقتصادية المنظمة في الخارج أو في الجزائر. ومنه يمكن القول بأن قانون 88/29 قد غير من بعض الإجراءات في قانون 78/02 إلا أنه ما زال يشوبه نوع من التناقض على مستوى أهدافه، من حيث أنه يرمي إلى تنظيم التجارة الخارجية على أساس قواعد السوق، وفي نفس الوقت يعمل على المحافظة على توجيه التجارة بالحصص المخصصة لميزانيات العملة الصعبة وتراخيص الاستيراد.[1]

و تماشيا مع القانون المذكور أعلاه تم إصدار المرسوم رقم 88/167 الذي يحدد شروط برمجة المبادلات الخارجية للسلع و الخدمات سواء عند الاستيراد أو التصدير و يحدد كيفية إيجاد الميزانيات بالعملة الأجنبية لفائدة المؤسسات العمومية،[2] شرط أن تنجز الصادرات و الواردات من السلع و الخدمات باستثناء المعفاة منها من إجراءات التجارة الخارجية أو التي تنجز دون دفع في إطار البرنامج العام الخاص بالتجارة الخارجية،[3] و إذ تعتبر هذه الميزانيات كما ذكر سابقا أنها أداة فعالة لضبط عمليات التصدي ر و الاستيراد و تحل هذه الميزانية المخصصة بالعملة الأجنبية محل تراخيص الاستيراد الشاملة (AGI) و هي تمنح للمؤسسات العمومية و الخاصة الحصول على الأموال بالعملة الأجنبية لسد جميع احتياجاتها و مستلزمات نشاطها الإنتاجي بصورة منتظمة و عقلانية.

و كخلاصة لما سبق فإن مرحلة احتكار التجارة الخارجية في الجزائر دامت ما 1971– 1989 حاولت من خلالها تطبيق الحماية على الاقتصاد الوطني و التحكم في قطاع التجارة الخارجية باعتباره قطاع استراتيجي و محرك لعجلة التنمية الاقتصادية، لكنها لم تتمكن من الوصول إلى الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية، و بهذا تحول الاحتكار إلى أداة لممارسة البيروقراطية و أنواع الإجراءات التعسفية التي عطلت برامج التنمية اللازمة و حالت دون النهوض بالاقتصاد الوطني، و في ما يلي عرض بالأرقام يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية خلال هذه الفترة.

[1] محمد حشماوي، مرجع سبق ذكره، ص 171.
[2] الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية رقم 36، المادة 01 من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1988، ص 72.
[3] الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية رقم 36، المادة 02 من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1988، ص 72.

جدول رقم (03): يوضح تطور المبادلات التجارية الخارجية للجزائر في الفترة 1980- 1988

الوحدة: 10^6 دج

السنوات	الاستيراد	التصدير	الحجم الاجمالي	الرصيد	نسبة التغطية %
1980	41545	52418	93963	10873	126.2
1981	48637	57384	10602	747	118
1982	49312	52700	102012	388	1069
1983	49782	53757	103539	3975	108
1984	51257	59197	110454	7940	115.5
مجموع المخطط الخماسي الأول	240533	275466	515989	34923	114.5
1985	49492	67867	117359	-1875	137
1986	43393	36828	80221	-6565	84.9
1987	34102	41700	75802	-7598	122
1988	43916	48075	92036	4104	109.3

المصدر: دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، 1989، ص 211.

ما يلاحظ تسجيل فوائض في الميزان التجاري خلال الفترة (1980- 1989) التي طبقت فيها الدولة احتكارها على التجارة الخارجية، عدا الفترة التي صاحبت الأزمة البترولية 1986 أين كان رصيد الميزان التجاري في حالة عجز، كما يلاحظ كذلك أن معدلات النمو في كل من الصادرات والواردات بطيء إذ يكاد يكون مستقراً في الفترات المتعاقبة، و هو لا يعبر عن حجم المقدرات التي من الممكن تصديرها للعالم ذلك الخارجي، و ذلك بسبب السياسات المنتهجة التي تعطى الحق للدولة وحدها في إبرام العقود الخاصة بكل من الصادرات و الواردات، مما يؤدي إلى القول بتعطل الأهداف المرسومة ضمن المخططات التنموية، الذي يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مسار الجزائر مع صندوق النقد الدولي ضمن برنامج التعديل الهيكلي

عرفت الجزائر في فترة الثمانينات عدة اختلالات اقتصادية وخاصة مع أواخر هذه الفترة أين وقعت الأزمة البترولية 1986 التي هزت كل القطاعات الاقتصادية في الدولة خاصة أن معظم هذه القطاعات على ترابط مع هذا الأخير بالإضافة إلى هذا المورد يشكل لوحده ما يقارب نسبة 97% من مداخيل الدولة.

وأمام هذا الوضع بادرت الجزائر في الانتقال والتحول من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد المفتوح أو اقتصاد السوق، وذلك عن طريق الانسحاب التدريجي من النظام الاقتصادي الممركز وترك المجال أمام الخواص، و هذا

طبعا يتطلب منها أن تكون التجارة الخارجية متحررة من كل القيود و الحواجز، و أن تكون المعاملات التجارية فيها ذات مرونة في التنفيذ.

وكنتيجة لكل هذه الظروف المحيطة بالاقتصاد الجزائري، وتراكم المديونية المنهكة لخزينة الدولة سعت هذه الأخيرة إلى الاستنجاد واللجوء إلى صندوق النقد الدولي لطلب مساعدة ودعم مواجهة هذه الظروف، وقام هذا الأخير باقتراح مبادرة والمتمثلة في برامج التعديل الهيكلي، أين تم عقد عدة اتفاقيات في هذا الميدان والتي سيتم التعرف عليها في العناصر القادمة.

في هذا الصدد لا بأس من أن نذكر بعض الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ إلى هذا النوع من الإصلاح عن طريق صندوق النقد الدولي، والمتمثلة فيما يلي:

1. تراجع أسعار البترول بدءا بأزمة 1986، حيث انخفض سعر البرميل من 29 دولار سنة 1985 إلى 14 دولار مما أثر سلبا على ميزانية الدولة.

2. التراجع الملاحظ في معدلات النمو الاقتصادي.

3. تفاقم عبء المديونية الخارجية على الاقتصاد الوطني، حيث بلغت خدمة الدين سنة 1989 نسبة 78 % من إجمالي الصادرات.

وبالتالي فإن هذه الأسباب وأخرى دفعت بالجزائر إلى أن تلجأ إلى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة على تخطي هذا العجز عن طريق طلب تسهيلات مالية وفي المقابل فرض عليها التقيد ببعض الشروط من طرف هذا الأخير.

وفي هذا العنصر سنحاول تتبع الاتفاقات المعقودة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بالإضافة إلى التعرف على إجراءات الإصلاح التي عمدت الجزائر إلى تطبيقها، مع التركيز على الجوانب المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية من خلال العزام التالية:

- اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 وجوان 1991.
- اتفاق الاستعداد الائتماني لأفريل 1994.

الفرع الأول: اتفاق الاستعداد الائتماني لماي 1989 وجوان 1991:

قامت الجزائر بعقد اتفاقية التثبيت (Accord de confirmation) مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989 المحدد بمدة 18 شهر لتطبيق شروط محددة من قبل الصندوق بقيمة 20 مليون دولار لتعويض انخفاض أسعار البترول لسنة 1989 ولارتفاع أسعار الحبوب المستوردة،[1] أما الاتفاق الثاني فهو اتفاق الاستعداد الائتماني (Stand-by Crédit) فتم توقيعه في 03 جوان 1991 بقيمة 400 مليون دولار على أربعة أقساط كل قسط قدر بـ 100

[1] نور الدين حامد، العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2004، ص 06.

مليون دولار (جوان 1991، سبتمبر 1991 ومارس 1992)، غير أن القسط الرابع لم يتم الحصول عليه بسبب الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من 1992.

وقد تعهدت الجزائر بتطبيق برنامج الاتفاق المبرم بينها وبين الصندوق في ماي 1989 وجوان 1991، والاتفاقيات التي أبرمت مع البنك العالمي في سبتمبر 1989، وما يذكر هنا أن هذه الاتفاقيات تميزت بإبرامها في سرية تامة عكس الاتفاقيات الأخرى.

بعد إبرام هذه الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ولاسيما الاتفاق الائتماني الثاني في جوان 1991 تضمنت فيه السلطات الجزائرية في إحداث مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي تهدف إلى:

- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والعمل على ترقية النمو الاقتصادي لدى المؤسسات العمومية والخاصة لاسيما هذه الأخيرة التي يجب عليها أن تنوع صادراتها؛
- ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف؛
- تحرر التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار؛[1]
- إعداد حماية اجتماعية للطبقات الفقيرة نظرا لانعكاسات إجراءات الاستقرار عليها؛
- تخفيف التوازن المتواصل على المستوى الكلي.

الفرع الثاني: اتفاق الاستعداد الائتماني لافريل 1994-1995:

تميز الوضع الاقتصادي في بداية التسعينات بتراجع النمو الاقتصادي و ارتفاع التضخم إلى حوالي 25.5 % بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة بشكل كبير و انخفاض احتياطيات الجزائر من العملة الصعبة، و أصبحت لا تغطي أكثر من شهرين استيراد، و لذلك شرعت الجزائر في تصميم برنامجين اقتصاديين لوضعها حيز التنفيذ بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، فالأول هو برنامج قصير المدى يمتد على مدار سنة كاملة (1994- 1995)، و قد تم تنفيذه في ظروف اقتصادية واجتماعية أمنية صعبة،[2]و مع ذلك فقد تم احترام كافة الإجراءات التي أملاها الصندوق و التي تمثلت نتائجها في ما يلي:

- إيقاف تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى (0.2-) % في فترة البرنامج بعد ما كان(2-) % خلال 1993؛
- تقلص معدل التضخم قليلا إلى 29 % بالرغم من:
- تخفيض قيمة العملة بمقدار 40.17 % في سنة 1994؛
- انخفاض عجز الميزانية إلى 4.4% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.

[1] الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996، ص ص 199-200.
[2] صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى إصلاحات التحول الى اقتصاد السوق، ملتقى السياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2004، ص 03.

الفرع الثالث: برنامج التعديل الهيكلي الموسع PAS (التمويل الموسع) 1995- 1998

أما البرنامج الاستقراري الثاني فيمتد من أفريل 1995 إلى أفريل 1998 لمدة ثلاثة سنوات والذي عرف بالتعديل الهيكلين ويدعى كذلك بتسهيل التمويل الموسع (FFE)، والشكل الموالي يوضح المساعدات المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي مبينا طبيعتها ومدد كل اتفاق مع توضيح تاريخ التنفيذ:

جدول رقم (04): المساعدات المالية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي في إطار اتفاقات الاستعداد الائتماني

المبلغ (وحدة حقوق سحب الخاصة DTS)	الطبيعة	المدة	تاريخ التنفيذ
155.7	اتفاق استعدادي ائتماني Stand by Crédit	سنة	30 ماي 1989
300	اتفاق استعدادي ائتماني Stand by Crédit	سنة	03 جوان 1991
270.7	اتفاق اس Stand by Créditتعدادي ائتماني	سنة	27 افريل 1994
1169.28	تسهيل التمويل الموسع FFE	ثلاثة سنوات	22 افريل 1995

المصدر: Ammor Belhimer, La dette extérieur de L'Algérie, Casbah édition, Alger, 1998 P202.

حيث أعطى صندوق النقد الدولي موافقته على تقديم قرض للجزائر بتاريخ 22 ماي 1995 ويمتد إلى غاية 21 ماي 1998، و قد حدد مبلغ هذا الاتفاق بـ 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، عندها قامت الجزائر بسحب القسط الأول المقدر بـ 325.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم سحب و استخدام المبلغ المتبقي 844.08 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (DTS) على أقساط يتم استنفادها قبل تاريخ 21 ماي 1998، و هو يعبر عن رغبة السلطات الجزائرية في المعالجة الجذرية لكافة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد في مختلف المجالات، وحيث يهدف هذا الاتفاق إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- خلق مناصب شغل وبناء السكنات والتكفل بالفلاحة؛
- المحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة وذلك بالتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة؛

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بتحقيق نمو الناتج الداخلي يصل إلى 03 % عام 1994 و06 % عام 1995؛
- ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنفتحة على
- الخارج؛
- تقليص عجز الميزانية بما يسمح بدعم ومساندة سعر صرف الدينار على 1.3% مقابل 2.8% سنة 1995/1994؛
- خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 03 – 04 % سنة 1997؛
- الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليتها.

كذلك إضافة إلى هذه الأهداف نجد:

- التحرير التدريجي لقطاع التجارة الخارجية؛
- الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996؛
- وضع إطار تشريعي للخوصصة؛
- خدمة الدين تبقى بين 45 – 50% حتى سنة 1995؛
- أما بالنسبة لأسعار الصرف فإن الهدف هو الوصول إلى ما يعادل 03 أشهر من الواردات، وهذا ابتداء من سنة 1997؛
- التحكم في نمو النفقات العامة وتشجيع القطاع الإنتاجي.

وعن محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي يكون كما يلي:

الفرع الرابع: محتوى البرنامج الاقتصادي المدعوم من قبل صندوق النقد الدولي

يتضمن هذا البرنامج الاقتصادي اعتماد الجزائر الإجراءات التالية:

- تحرير التجارة الخارجية؛
- نظام سعر الصرف؛
- السياسة النقدية؛
- السياسة المالية؛
- سياسة الأسعار؛
- الشبكة الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر

إن التوجه والانتقال من الاقتصاد التقليدي المخطط إلى اقتصاد السوق يستلزم على الدولة أن تقوم بمجموعة من الإصلاحات لتتمكن من تعجيل النظام القائم على التحول إلى مسار الانفتاح الاقتصادي، والهدف من هذا التحول والانتقال في مجال التجارة الخارجية إنما يتلخص في إلغاء الاحتكار التقليدي الذي تمارسه الدولة على التجارة الخارجية، لذلك اتخذت هذه الأخيرة عدة إجراءات وقوانين لتنظيم و تحرير هذا القطاع، و في نفس السياق قامت بإنشاء عديد المؤسسات كلفت بتسيير و ترقية هذا الأخير كل حسب نشاطه، و في هذا سنتناول مجموع هذه الإصلاحات في ما يأتي من خلال التطرق للعنصرين:

- الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية.
- المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية.

المطلب الأول: الإجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية.

الفرع الأول: مرحلة التحرير المقيّد 1990

وتبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 – قانون 90/10 والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة إصدار قانون 16/92 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحد والأربعون منها يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصب استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح بها للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي.[1]

الفرع الثاني: مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1990-1991)

في ظل التشريعات السابقة ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيّد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 37-91 المؤرخ في 13 فيفري 1991 الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرّس مبدأ تحرير التجارة الخارجية[2] الذي سارت فيها الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

[1] سمية كبير، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 44.

[2] بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2004، ص 09.

الفرع الثالث: مرحلة العودة إلى التقييد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992

نظراً لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدا رها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها[1].

الفرع الرابع: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994

بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ فيها للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما اتفاقيةby Stand التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيها كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية ,cagex, safax, casi promex ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي[2].

المطلب الثاني: المؤسسات الوطنية المكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية

تماشيا مع تحرير قطاع التجارة الخارجية وفي ظل التحسينات في الحساب الجاري وسعيا إلى التخفيف من عبء المديونية في مطلع التسعينات، قامت الجزائر بتنظيم وتأطير عمليات التجارة الخارجية عن طريق إنشاء مؤسسات تقوم بتسيير وترقية التجارة الخارجية، وكذلك تعمل على ترقية التجارة خارج قطاع المحروقات، لهذا فقد عمدت الدولة إلى خلق عدة مؤسسات اقتصادية لتنمية الصادرات، وهي كالتالي:

- وزارة التجارة والمهام القائمة بها في إطار ترقية المبادلات التجارية الخارجية؛
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-205 المؤرخ بتاريخ 05 جوان 1996؛
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 المؤرخ بتاريخ 03 مارس 1996؛
- الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/327 المؤرخ بتاريخ 01 أكتوبر 1996؛

[1] سليمة عبيدة بوتشيشة، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص 50.
[2] بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص 12.

- الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFAX).

وتعتبر وزارة التجارة أحد الدوائر الحكومية المكلفة بالإشراف على تسيير ومتابعة قطاع التجارة الخارجية، ومع التوجه نحو تحرير هذا القطاع عرفت هذه الوزارة عدة تغييرات في مهامها، أساسها المرسوم التنفيذي رقم 94/207 الصادر بتاريخ 16 جويلية 1994، وحسب ما ورد في المادة الثامنة منه فإن وزارة التجارة تأخذ في مهامها ما يلي:

- المساهمة في تحضير ومفاوضة الاتفاقيات التجارية والسهر على التنفيذ وبالمساهمة مع المؤسسات المعنية، إعطاء الأولوية للصادرات وبعث الإنتاج الوطني من السلع والخدمات إلى الخارج؛
- المساهمة في إنشاء الوسائل الهيكلية والقانونية المتعلقة بالتبادلات التجارية الخارجية؛
- وضع نظام معلومات للعلاقات والمبادلات الخارجية والتنشيط بالترابط مع الهياكل المعنية، الخدمات الموضوعية قرب الممثليات الدبلوماسية للجزائر والمكلفة بالشؤون التجارية الخارجية.

ومنه من خلال هذه المهام فإن الوزارة تلعب الدور الفاعل في تسيير ترقية ومتابعة المبادلات التجارية الخارجية، ولضمان نجاح هذه المهام فهي تمتلك هيئتين الأولى خاصة بالإدارة العامة للتجارة الخارجية والثانية تنضم تحت وصاية الوزارة هي ديوان ترقية التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMEX):

هو عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية مستقلة ماليا، أنشئ بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96/327 الصادر في 01 أكتوبر 1996 وضع تحت وصاية وزارة التجارة، وتحدد المادة الرابعة المهام الأساسية لهذا الديوان كما يلي:

- إعداد برنامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إلى هذه الأسواق والزيادة من حجمها؛
- تكوين وتسيير شبكة المعلومات التجارية وبنك المعطيات لخدمة جميع المعنيين بالتجارة الخارجية. وضع ونشر كل البيانات المتعلقة بالوضع الاقتصادي فيما يخص التجارة الخارجية للمؤسسات والإدارات. إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في ميدان التجارية الخارجية؛[1]
- تطوير الإستراتيجية الخاصة بترقية التجارة الخارجية في إطار السياسة الوطنية، مع إحياء البرامج الخاصة بالتبادلات التجارية.[2]

[1] Benhamou . A, les institutions algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure, revue L'economie, N° 52, Mai 1998, P 24,25.

[2] ايزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الإجراءات-الوسائل-الأهداف خلال العشرية الأخيرة 1990-2000، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص 40.

الفرع الثالث: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

أنشئت حسب المرسوم التنفيذي رقم 96/93 الصادر بتاريخ 03/03/1996، المتضمن لإنشاء غرف التجارة والصناعة، وهي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة.

تقوم الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة بمهمة التمثيل والاستشارة، الإدارة والتوسيع الاقتصادي على مستوى دوائرها الإقليمية،[1] وتتمثل مهامها حسب المادة الخامسة في:

- المساهمة في تنظيم كل اللقاءات والتظاهرات الاقتصادية في الجزائر في الخارج مثل المعارض والندوات والمهام التجارية التي تسعى لترقية وتطوير النشاطات الاقتصادية والمبادلات التجارية مع الخارج؛
- توطيد العلاقات وعقد اتفاقيات تعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة؛
- تحقيق كل عملية ودراسة التي يمكن لها المساهمة في ترقية المنتوجات والخدمات الوطنية؛
- إعطاء الرأي حول الاتفاقات التجارية التي تتم بين الجزائر والأطراف الأجنبية.؛
- وأخيرا يمكن للغرفة التدخل بطلب من المتعاملين في حل النزاعات التجارية الوطنية والدولية (المادة 06) ويوجد بالغرفة ثلاث أعضاء أساسين: الجمعية العامة المجلس، واللجان التقنية.

الفرع الرابع: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

أنشئت هذه الشركة في 05 جوان 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96/205، ووضعت كإستراتيجية جديدة من الحكومة للتقليل من الارتباط شبه الكلي بمبيعات البترول والغاز في الأسواق العالمية،[2] وتم اعتمادها طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 96/235 الصادر في 1996/07/02 طبقا للمادة الرابعة من الأمر رقم 96/06 الصادر في 1996/01/10 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير والمحدد للشروط التي يمكن للمصدرين فيها من أن يستفيدوا من هذا النوع من الخدمات وهي شركة أسهم ذات رأسمال يقدر بـ 250 مليون دج.

أماعن الأهداف والوظائف التي تضطلع لها هذه الشركة فتتمثل فيما يلي:

- تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير وضمان الدفع في حالة التمويل؛
- تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير (المخاطر التجارية، السياسية، عدم التحويل)؛
- تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي؛
- تعويض وتغطية الديون.[3]

[1] سلمى سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.
[2] سمية كبير، مرجع سبق ذكره، ص 53.
[3] CAGEX, le guide de l'exportation, 1997, P 51-52 .

الفرع الخامس: الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFAX)

تعتبر الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير مؤسسة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي، تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال المالي وهي شركة بالأسهم برأسمال يقدر بـ 630 مليون دج وتوظف 500 عامل، وهي تأتي لتحقيق هدف تنمية النشاطات التجارية وتقويم كل الحالات بجميع الوسائل المتاحة.

أما عن المهام والصلاحيات التي تكون على عاتق هذه الشركة نجد

- ترقية الصادرات الجارية نحو الخارج بكل الطرق الممكنة مثل: دراسات السوق، تقديم المعلومات العامة، الوثائق الإشهارية. .... إلخ؛
- تشجيع المتعاملين الاقتصاديين للمساهمة في تحديد المنتجات المعدة لتصدير من حيث النوعية والكمية ولتخطيط عمليات التصدير، وكذا تزويدهم بمختلف المعلومات والاستشارات لحل مشاكلهم؛
- ضمان التنسيق بين المتعاملين المكملين لعملية التصدير (البنوك، شركات التأمين، شركات النقل، أعوان العبور، مصالح الجمارك وغيرهم).

المبحث الثالث: تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي الجزائري 2010-2022

المطلب الأول: واقع التجارة الخارجية الجزائرية 2010-2022

لقد تباين أداء الدولة الجزائرية للمبدلات التجارية مع العالم الخارجي، والجدول الآتي يوضح لنا مدى تطور حجم إجمالي الصادرات والواردات للدولة الجزائرية وكذلك رصيد ميزانها التجاري خلال الفترة (2010-2022).

الجدول رقم (05): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2010	57.218	37.805	19.412
2011	72.874	46.459	26.415
2012	71.622	44.694	26.928
2013	65.02	52.04	12.98
2014	55.433	60.246	-4.803
2015	34.390	49.177	-17.875
2016	29.087	47.133	-19.948
2017	34.925	46.129	-12.203
2018	48.653	47.002	-7.293
2019	35.82	41.93	-6.11
2020	16.200	34.4	-18.2
2021	27.200	37.7	-10.4
2022	42.400	39	3.5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي.

الشكل رقم (01): تطور التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

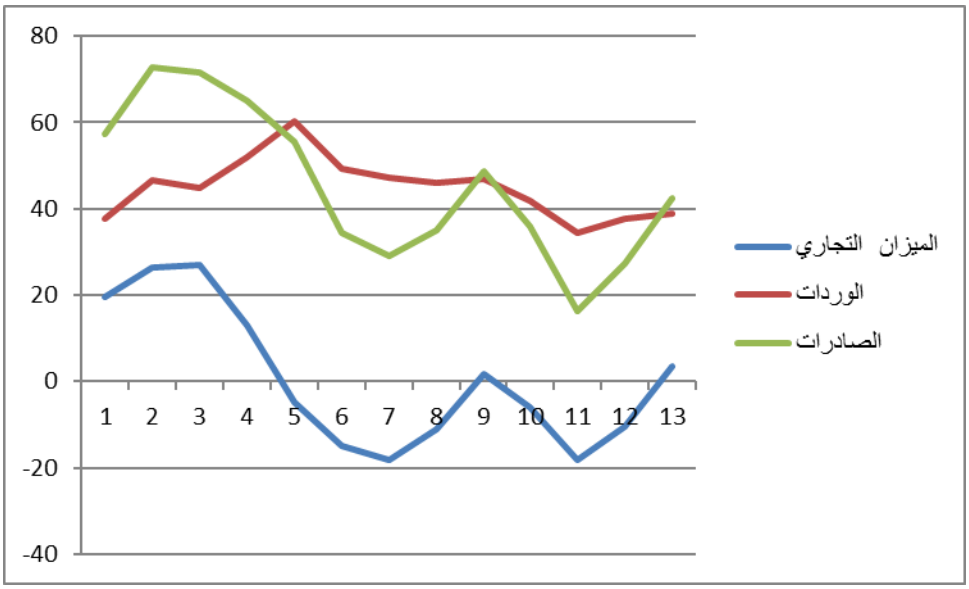

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي.

إن الملاحظ لحصيلة التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة 2010-2022 يجد أن الميزان التجاري الجزائري سجل رصيدا موجبا من سنة 2010 إلى سنة 2013، وعرف تزايدا مستمرا خلال هذه السنوات الأربعة، حيث انتقل من 19.412 مليار دولار سنة 2010 الى 26.928 مليار دولار سنة 2012 بسبب التزايد الكبير لإجمالي قيمة صادراتها والتي انتقلت هي بدورها الأخرى من 57.218 مليار دولار سنة 2010 إلى 71.622 مليار دولار سنة 2012، وسبب هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع أسعار النفط التي تشكل أهم الصادرات الجزائرية بنسبة 96 % لقطاع المحروقات، وبعدها شهد الميزان التجاري انخفاضا ابتداءا من سنة 2014 ليحقق عجز قدره 4.803- مليار دولار ليواصل انخفاضه بعدها خلال السنوات التالية بسبب انخفاض أسعار المحروقات، وسجل أكبر عجزا له خلال سنة 2016 قدر هذا العجز ب 19.948 مليار دولار، بعدها بدأ الميزان التجاري بانتعاش قليلا ليبدأ ليشهد بعدها بانخفاض شديد عام 2020 ب 18.2 مليار دولار بسبب جائحة كرورنا التي مست العالم و قيود الاغلاق و توقف سلاسل الامداد و انخفاض أسعار المحروقات ما دون الصفر، ليعود بعدها بالانتعاش و تسجيل فائض قدره ب 3.5 مليار دولار عام 2022 بسبب فتح القيود و انخفاض جائحة كورونا و زيادة الطلب على المنتجات و السلع.

وفي هذا المجال نجد السلطات الجزائرية تعمل كل ما في وسعيها لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، فانتهجت في ذلك سياسة محفزة، وهي تتكون أساسا من المواد المصنعة بمعدل 2.1 % من مجموع الصادرات، وكذلك

المواد الغذائية بمعدل 0.7 %، يضاف إلى ذلك المواد الخام بمعدل 0.26 %، وتستورد السلع التجهيزية بنسبة 30 %، وأيضا 30 % من المواد الغذائية خاصة الحبوب والحليب والسميد والسكر والقهوة...الخ و35 % من المنتجات نصف مصنعة مثل (الخشب والأنابيب وصفائح الحديد).[1]

من جهة أخرى وحسب ما نلاحظ من الأرقام الموجود في الجدول أعلاه أن المبادلات التجارية الجزائرية تفتقر إلى التنوع من حيث التوزيع الجغرافي، فالجزائر بقيت تعتمد وبدرجة كبيرة على الشريك التجاري المتمثل في الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا هذا من جهة، ومن جهة ثانية الولايات المتحدة الأمريكية، فعدم تنوع الأسواق الجزائرية لم يكن بسبب العلاقات التجارية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية كشريكين أساسيين وإنما السبب الأساسي هو في عدم تنوع صادراتها.

المطلب الثاني: تحليل النمو الاقتصادي في الجزائر 2010-2022

الفرع الأول: تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري ثلاثة مراحل رئيسية، وهذا منذ الاستقلال وكل مرحلة من هذه المراحل تميزت بسياسات اقتصادية تهدف إلى رفع الناتج المحلي، وكذلك تحقيق معدلات نمو موجبة كجزء من محاور التنمية الاقتصادية.

من أجل تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر ارتأينا أن تمتد فترة الدراسة 2010-2022 من ويتم التحليل بالاعتماد على مؤشرات أساسية في التحليل وهي الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باعتبارهما من أكثر المعايير استخداما، وكذلك معدل نمو كل منهما، وهذا من أجل تحليل أكثر ديناميكية.

وسنحاول من خلال هذا تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر.

الجدول رقم (06): تحليل تطور مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	النمو الاقتصادي %
2010	161.159	4473.48	3.6
2011	199.395	5447.4	2.8
2012	207.807	5583.61	3.3
2013	208.73	5491.61	2.8

[1] محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،2009، ص 153.

2014	220.91	5481.006	3.8
2015	166.295	4177.9	3.9
2016	160.047	3946.4	3.8
2017	167.515	4044.3	1.4
2018	148.344	4114.7	2.3
2019	171.77	3940	0.8
2020	145.01	3337.30	-5.1
2021	163.04	3943.17	3.5
2022	187.2	4294	4.7

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المصادر التالية:

- قاعدة بيانات البنك الدولي .
- صندوق النقد العربي.

نلاحظ من خلال الجدول أن الناتج المحلي الإجمالي الجزائري شهد انتعاشا نسبيا خلال الفترة 2010-2014 حيث سجل أكبر ارتفاع له سنة 2014 ب 220.91 مليار دولار حيث شهدت هذه الفترة برنامج اقتصادي له أهمية كبيرة، هو برنامج توطيد النمو 2010 – 2014 حيث كان له أثر إيجابي على معدلات النمو، وكذلك دفع عجلة النشاط الاقتصادي في الجزائر.

بعدها شهد الناتج المحلي الإجمالي انخفاضا خلال السنوات المتتالية بسبب انخفاض أسعار البترول ليصل أكبر انخفاض لع سنة 2020 والتي قدر ب 145.01 مليار دولار والتي تزامنت مع جائحة كورونا التي شهدت العالم انخفاضا حادا في أسعار البترول التي وصلت تحت الصفر دولار وكذلك تعطل حركة التجارة الخارجية بسبب غلق الحدود ووقف سلاسل الامداد.

وفيما يخص النمو الاقتصادي الجزائري ففي خلال الفترة من 2010 الى 2017 عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة انتعاشا نسبيا ليسجل 3.6% خلال 2010 وصولا الى 3.9% سنة 2017.

ليشهد بعدها انخفاضا حادا سنة 2019 ليصل الى 0.8% بسبب الأوضاع السياسية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، وفي سنة 2020 شهد النمة الاقتصادي انكماشا كبير قدر ب 5.1 – % وهذا ا رجع الى جائحة كورونا التي مست العالم كامل وسلاسل التوريد وفرض قيود على التجارة الخارجية، ليعود النمو الاقتصادي الى ارتفاع عام 2021بسبب رفع القيود تدريجيا على التجارة الخارجية.

الفرع الثاني: تحليل الميزان التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

أولا: الواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام في الجزائر

ان الواردات تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي (الواردات كمحرك للنمو) وبعض العديد من التجارب الناجحة في العديد من دول العالم ومن بينها الجزائر حيث ظهر الدور الإيجابي للواردات كمحرك للنمو الاقتصادي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): تطور الواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

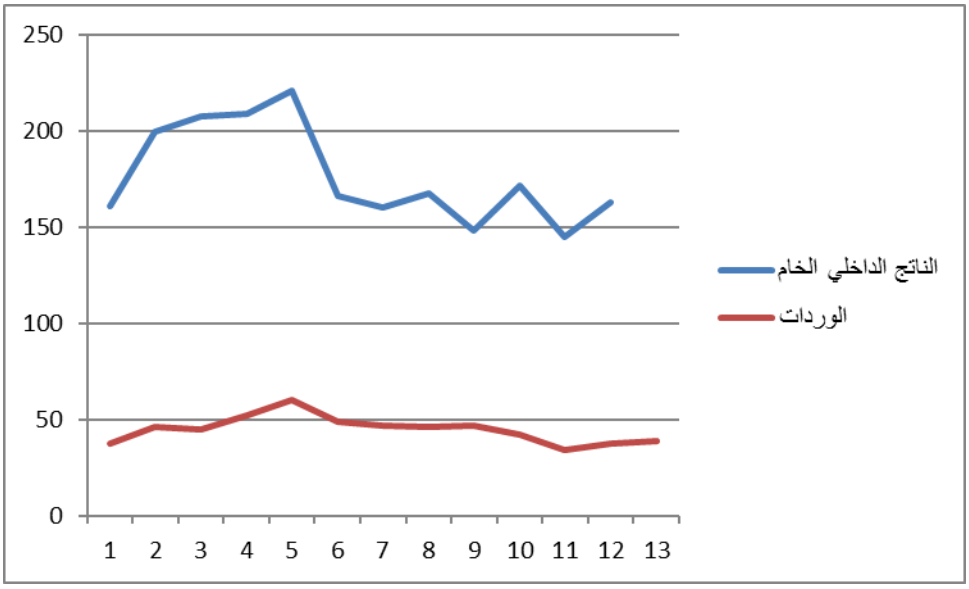

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على البيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى البياني انه خلال الاربع سنوات الاولى ارتفاع في قيمة الواردات وما صاحبه ارتفاع في الناتج الداخلي الخام وهذا راجع الى البرنامج الاقتصادي (برنامج توطيد النمو) له اثر ايجابي في دفع عجلة النشاط الاقتصادي الذي استوجب توفير مدخلات تمثلت في الواردات لتغذية هذا النشاط، و بعدها حتى 2019شهدت الواردات انخفاض و تذبذب كان سببه تراجع اسعار البترول استوجب على الحكومة انهاج سياسة ترشيد النفقات و التقليص من فاتورة الواردات و الحفاض على مستوى احتياطي الصرف مما ادى الى انخفاض الناتج الداخلي الخام.

بعدها نسجل أكبر اخفاض للواردات في سنة 2020 وهو ما أثر على الناتج الداخلي الخام بالتراجع بسب جائحة كورونا التي شلت حركة التجارة الخارجية، لتعود الواردات في الارتفاع في سنة 2022 وهذا راجع الى عودة نشاط التجارة الخارجية وتأجيل الطلب وارتفاع في اسعار كل السلع وما رافقه من ارتفاع في الناتج الداخلي الخام.

ثانيا: الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الخام في الجزائر

في هذا العنصر سنقوم بإظهار تأثير الصادرات بالنسبة الناتج الداخلي الخام من خلال هذ الشكل:

الشكل رقم (03): تطور الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

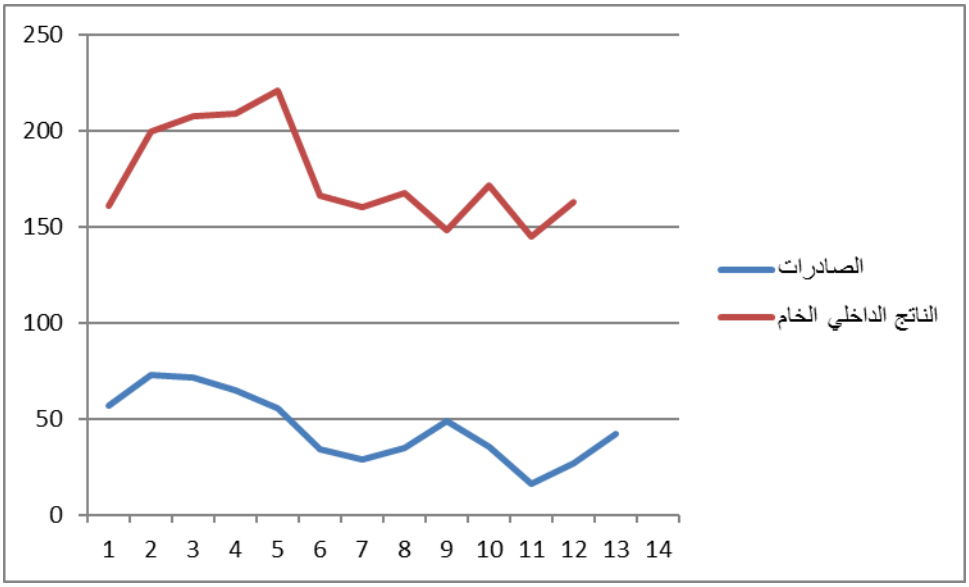

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على البيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال المنحنى البياني انتعاش في قيمة الصادرات في الثلاث سنوات الأولى صاحبه ارتفاع في الناتج الداخلي الخام وهذا راجع الى ارتفاع اسعار البترول كان له أثر ايجابي على الاداء الاقتصادي، وبعدها حتى 2019شهدت الصادرات انخفاض وتذبذب كان سببه تراجع اسعار البترول الذي يمثل أكثر من 90% من حجم الصادرات الجزائرية ادى الى تراجع في الناتج الداخلي الخام.

بعدها نسجل أكبر اخفاض الصادرات في سنة 2020 وهو ما أثر على الناتج الداخلي الخام بالتراجع بسب جائحة كورونا التي شلت حركة التجارة الخارجية اضطرت الحكومة الى تقديم إعانات للأفراد والشركات والاستغناء على حقوقها من رسوم وضرائب، لتعود الصادرات في الارتفاع في سنة 2022 راجع الى عودة نشاط التجارة الخارجية وارتفاع في اسعار الطاقة التي تمثل اغلبية صادرات الجزائر ونعكس ذلك ايجابا على الناتج الداخلي الخام والنمو الاقتصادي.

ثالثا: رصيد الميزان التجاري الى للناتج المحلي الخام في الجزائر

من خلال التمثيل البياني تم التطرق الى تطور رصيد الميزان التجاري الى الناتج المحلي الخام والتي يتضح من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): تطور رصيد الميزان التجاري بالنسبة للناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2022)

الوحدة: مليار دولار

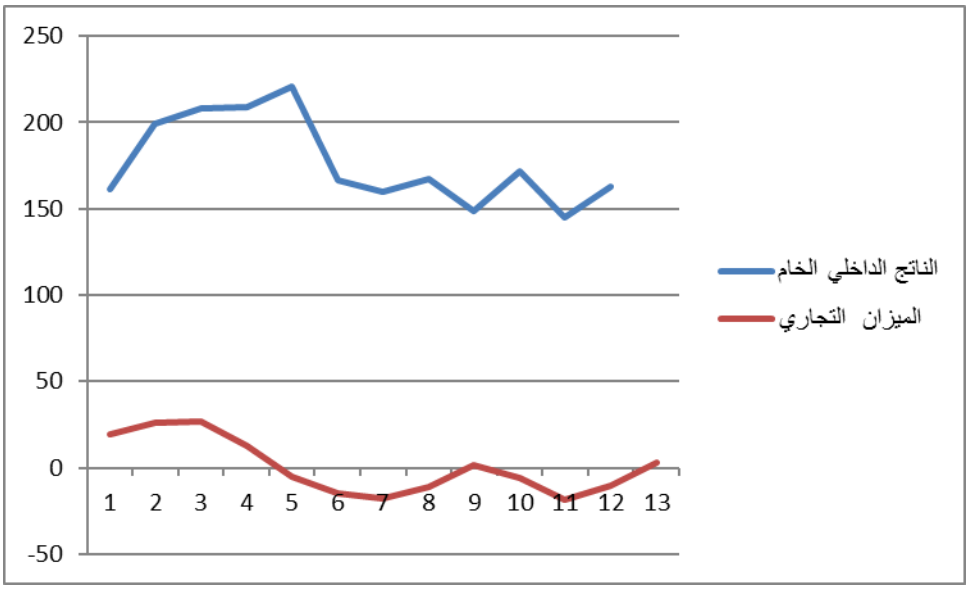

المصدر: من اعداد الطالب باعتماد على البيانات البنك الدولي

من خلال هذا الرسم البياني أعلاه يتضح انه خلال الاربع سنوات الاولى سجل الميزان التجاري فائض صاحبه ارتفاع في الناتج الداخلي الخام كان له أثر ايجابي على النشاط الاقتصادي، وفي سنة 2021 شهد المزان التجاري عجز سببه انخفاض اسعار البترول مما أدى الى تراجع في الناتج الداخلي الخام بسبب جائحة كورونا وانخفاض الطلب على البترول نتيجة توقف مصانع العالم.

وفي سنة 2022 مع بداية الانفتاح عودة رجوع النشاط لاقتصاد العالمي وهو ما انعكس إيجابيا على المزان التجاري والناتج الداخلي الخام ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل تتبع مسار تحرير التجارة في الجزائر من مرحلة رقابة الدولة على التجارة الخارجية التي دامت 07 سنوات (1962-1969) الى مرحلة احتكار الدولة الى التجارة الخارجية خلال الفترة (1970-1989) ثم الانتقال الى عرض مختلف الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر والمتعلقة بقطاع التجارة الخارجية منذ سنة 1988 والتي تضمنت في جانبها الاول الاجراءات التشريعية الخاصة بتحرير التجارة الخارجية والجانب الثاني تضمن عمل الجزائر على انشاء مؤسسات وطنية مكلفة بتسيير وترقية التجارة الخارجية وهي تعد تأكيد من الجزائر وقناعة منها بضرورة الانفتاح على العالم الخارج من خلال الدخول في حركة العلاقات التجارية الدولية في الاقتصاد العالمي.

لكن الشيء الذي يمكن ملاحظته واستخلاصه من دخول الجزائر في اقتصاد السوق هو تحقق مبادلاتها واقتصارها على قطاع وحيد متمثل في قطاع المحروقات مما يحد من استقلاليتها ودورها التجاري مع العالم الخارجي بسبب ارتباط هذا الأخير بأسعار المحروقات، كما أن زيادة الصادرات بالنسبة للواردات يسجل فائضا يخدم إيجابا النمو الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط وهذا ما لاحظناه في معالجة الاحصائيات من خلال الجداول المعروضة وليس العكس صحيح لأن إنتاجية الاقتصاد الوطني تطلب تغدية من خلال الواردات لأجل ضمان عجلة الإنتاجية من خلال الاستثمارات مواد أولية التي تدخل في تغدية الاقتصاد الجزائري.

الخـــاتمة

الخاتمة:

ان الهدف من خلال هذه الدراسة هو تبيان اثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار النمو الاقتصادي هدف تسعى كل دول لتحقيقه بصفة عامة و الجزائر بصفة خاصة، حيث عملت الجزائر جاهدة لبناء اقتصاد قوي و مستقر من خلال تشجيع الصادرات خارج المحروقات، و ذلك من خلال مجموعة من السياسات و الاستراتيجيات و قيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية إضافة الى انشاء العديد من الهيئات و المؤسسات التي تعمل على ترقية و تشجيع الصادرات و تنويعها، هذه الإصلاحات جاءت كضرورة حتمية بسبب الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، و التي انعكست بشكل سلبي على الأداء الاقتصادي و من اهم هذه الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري هو مشكلة التبعية النفطية.

وعليه حيث تطرقنا في الاول إلى الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، حيث تم التعرف الى مفاهيم للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وأسباب قيام التجارة الخارجية وأهميتها وتأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما واهم استراتيجيات التجارة الخارجية التي تنبعها الدول.

وفي المرحلة اللاحقة قمنا بدراسة وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث تطرقنا إلى مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر وأهم الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في الجزائر وجهود الدولة الجزائرية من أجل ترقية التجارة الخارجية كما عملنا على تحليل البيانات والمعطيات التجارة الخارجية في الجزائر وتطور الصادرات والواردات الجزائرية ووضعية الميزان التجاري في الجزائر و تأثيرهم على الناتج المحلي الإجمالي الجزائري خلال الفترة 2010-2022 مما سمح باستخلاص العديد من النتائج.

نتائج الدراسة:

- سعي الجزائر باعتبارها من الدول النامية إلى الرفع من مستوى تجارتها الخارجية من خلال العديد من الإصلاحات التي قامت بها، حيث أن الجزائر باشرت بالقيام بالعديد من الإصلاحات التي استهدفت قطاع التجارة من مرحلة احتكارها لهذا القطاع خلال فترة ما بعد الاستقلال، و التي تعد ضرورة الخارجية، بدءا دفعتها إليها الظروف الاقتصادية آنذاك، ثم شرعت في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، الذي من خلاله تم تحقيق العديد من التغييرات على مستوى المؤشرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني، و كخطوة لتفعيل دورها و المشاركة في النظام العالمي الجديد للتجارة الخارجية تسارعت إلى الانضمام في التجمعات و التكتلات العالمية و الإقليمية.

- تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي من خلال زيادة مداخيل الدولة من العملة الصعبة وتنويع الأسواق وتوسيعها، وما يثبت **صحة الفرضة الاولى.**

- تدعم الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير مستلزمات الإنتاج وزيادة التكنولوجيا المستعملة في الإنتاج، وما يثبت **صحة الفرضية الثانية.**

– ان الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي معتمد كليا على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95% من مجموع الصادرات الاجمالية، وهذا من شأنه ان يعرض الاقتصاد الوطني للصدمات من خلال تذبذب الأسعار في الأسواق العالمية.

– شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2010–2022 تدبدبا حيث سجل فائض في الميزان التجاري من سنة 2010 الى سنة 2014 وسجل في باقي الفترة عجز والسبب في ذلك نتيجة طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بشبه كلي على قطاع المحروقات في هيكل صادراته.

– لقد نجحت الجزائر في إقامة بنيان مؤسساتي يشرف على العملية التصديرية، ولكنه لم يستطع ان يقوم بدور الفعال في معالجة العقبات التي تتعرض لها الصادرات غير النفطية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف مساهمته في حل المشاكل التي يعاني منها قطاع التصدير بشكل عام.

– عرف الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2010–2022 تذبذبا واضح في معدلاته نتيجة تقلبات أسعار النفط الا أنه شهد تراجعا محسوسا في سنة 2020 نتيجة الإجراءات المطبقة على التجارة الخارجية بسبب ازمة كورونا مما أثر على معدلات النمو الاقتصادي الجزائري.

التوصيات:

يمكن من خلال هذا البحث تقديم التوصيات التالية:

– ضرورة الاهتمام بتنويع الصادرات خارج المحروقات لتنويع مصادر الدخل الوطني وذلك بالاعتماد على قطاعات بديلة منتجة كالفلاحة والصناعة وإزالة العقبات والقيود التي تواجه التجارة الخارجية.

– زرع الثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الخواص والعموميين.

– الاستفادة من تجارب الدول في مجال تطوير الصادرات مثل التجربة الصينية.

– تشجيع الاستثمارات في القطاعات التحويلية وكذا القطاعات غير النفطية للتقليل من الاعتماد على الصناعات الاستخراجية.

– السّعي نحو الانضمام الى التكتلات الإقليمية خاصة الافريقية.

– حوكمة الإدارة ومسايرة الواقع في مجال التجارة الخارجية.

– تحسين المنتوج المحلي من أجل تحضيره لمواجهة المنافسين في حال الدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

– متابعة الإصلاح الاقتصادي، وخصوصا الخاصة بالاستثمار من خلال إعطاء أهمية أكثر للاستثمار الخاص.

– تنويع الشراكة مع بقية بلدان العالم، خاصة الصاعدة منها كدول النمور الآسيوية والبريكس، وذلك بغية الاستفادة أكثر من تجاربها التنموية وطرق ترقيتها للصادرات.

أفاق الدراسة:

إنه وبالرغم من محاولتنا للربط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في هذا البحث عن طريق بيان مدى التأثير والتأثر بين المتغيرين إلا أن هذه الدراسة تبقى محدودة، كما اشتملت دراستنا على متغيرات محدودة تمثلت في كل من الصادرات، الواردات والناتج الإجمالي وبعض المتغيرات الاخرى وأهملت متغيرات أخرى تكون مهمة في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنمو الاقتصادي، لذلك من خلال هذه يمكن أن نفتح آفاقاً الدراسة ومجالات أخرى تكون جديرة بالدراسة في مثل هذه الميادين من التجارة الدولية والنمو الاقتصادي كما يلي:

– هل يمكن اعتبار تحرير قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني خيار استراتيجي للنهوض بالاقتصاد الوطني وأداة لتعزيز القدرة التنافسية والحصول على مركز تنافسي في السوق العالمية.

– مستقبل النمو الاقتصادي في الجزائر خارج المحروقات.

– امكانية جعل القطاع التصديري محرك للنمو.

المراجـــع

المراجع:

أولا: مراجع باللغة العربية

الكتب

1- أحمد مروان أسمان وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2002.

2- السيد محمد السبتي، التجارة الخارجية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع والطباعة، 2002.

3- الهادي خالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، الطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، الجزائر، 1996.

4- باسم حازم البدري، اقتصاديات التجارة الخارجية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

5- جاسم محمد، التجارة الدولية، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

6- جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2014.

7- حسام علي داود واخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2002.

8- حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.

9- خالد احمد فرحان المشهداني، التجارة الخارجية بمنظور علمي متقدم، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.

10- زينب حسن عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

11- شقيري ونوري موسى واخرين، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

12- عطا الله وعلي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

13- عبد العزيز وعبد الرحمان سليمان، التبادل التجاري -الأسس العولمة والتجارة الإلكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.

14- عبد الحميد عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.

15- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

16- كامل علاوي محمد الفتلاوي وحسن لطيف كاظم الزبيدي، مبادئ علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار صفاء، عمان، 2013.

17- محمد ذياب التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، لبنان، 2010.

18- محمد عبد العزيز عجيمة وايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

19- محمود الوادي وآخرون، الاساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري، عمان،2007.

20- محمد صالح تركي القريشي، علم اقتصاد التنمية، الطبعة الأولى، اثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

21- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

22- نزار يعد العبسي وإبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

23- نوال عبد الكريم الأشهب، التجارة الدولية، دار المجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

24- نداء محمد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

25- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- ايزام خالد، ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر الإجراءات-الوسائل-الأهداف خلال العشرية الأخيرة 1990-2000، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.

2- ايمان سعودي، أثر تحرير التجارة الدولية على التنمية الصناعية في الدول النامية -دراسة قياسية لدول شمال افريقيا من الفترة 1995 الى 2015، أطروحة لنيل دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2019.

3- بن جلول خالد، أثر ترقية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي -دراسة تحليلية وقياسية 1970 الى 2006، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2009.

4- سلمى سلطاني، دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003.

5- سمية كبير، التجارة الخارجية وتمويلها بعد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

6- سليمة عبيدة بوتشيشة، الإصلاحات الحديثة على التجارة الخارجية حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.

7- علي عز الدين، أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم التجارية، جامعة الجزائر 3، 2014.

8- عوني جواد حسن الأشقر، سياسة إحلال الواردات الفلسطينية (تطبيق على بعض المنتوجات الفلسطينية)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر غزة، 2016.

9- عمار جعفري، السياسات الحمائية الجديدية في ضوء اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة سياسة تخفيض العملة نموذجا -مع الإشارة الى حالة الصين-، أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018.

10- محمد الشريف منصوري، إمكانية اندماج اقتصاديات بلدان المغرب العربي في النظام العالمي الجديد للتجارة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة الجزائر،2009.

11- محمد بن البار، دراسة العاقة بين الواردات والنمو الاقتصادية حالة الجزائر الفترة الممتدة بين 1970-2009. أطروحة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2012.

12- محمد حشماوي، التجارة الدولية والتنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم، جامعة الجزائر، 1997.

13- فيصل لوصيف، أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.

14- نورة بوكونة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2012.

15- ناصر الدين قريبي، أثر الصادرات على النمو -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد بن بلة وهران، 2014.

16- نعيمة زيرمي، التجارة الخارجية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011.

المجلات العلمية:

1- حيدر عليوي شامي الساعدي وحور العين كاظم هاشم، تحليل واقع السياسة المالية في العراق للمدة 2004-2017، مجلة الأفاق للدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 06، 2020.

2- خيرة زفيب وأحمد قنيع، دور السساسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية من منظور إسلامي (التجربة الكويتية والامارتية)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 02، الجزائر، 2019.

3- رحمن حسن علي ومروان عبيد، تحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في بيئة الاقتصاد العراقي للمدة 2001-2017، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 12، العدد 35، جامعة واسط، العراق، 2020.

4- صالح تومي وعيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 04، ورقلة، 2006.

5- عبد العزيز عبد المجيد علي ووحيد بن عبد الرحمن نافع، السياسة المالية بين أولويات النمو ومتطلبات العدالة، مركز البحوث والدراسات، الرياض، 2020.

6- فضيلة ملواح وعلى مكيد، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2018، مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية، جامعة المدية، 2020.

7- فطوم حوحو ولخضر مرغاد، فعالية السياسة المالية على أداء السوق المالي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 43، الجزائر، 2016.

8- مصيطفى عبد اللطيف و زواويد لزهاري، فعالية السياسة المالية في تحقيق العدالة الاجتماعية بالجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 02، العدد 03، الجزائر، 2018.

9- يسرى أسية لعقاب وعمار درويش، المحددات الاقتصادية الكلية للنمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة ما بين 1970-2020، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 02، 2022.

الملتقيات العلمية:

1- بلقاسم زايري، أثر نوعية المؤسسات على تحرير السياسات التجارية في الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2004.

2- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال الى إصلاحات التحول الى اقتصاد السوق، ملتقى السياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2004.

3- نور الدين حامد، العولمة والإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية حالة الجزائر، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2004.

التقارير:

1- دليل الجزائر الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسة العمومية الاقتصادية، الوكالة الوطنية للنشر والاشهار، 1989.

النصوص القانونية:

1- الجريدة الجزائرية الرسمية الديمقراطية، رقم 14 الصادرة في 15 فسيفري 1974، الامر 74-72 الصادر في 30 جانفي 1974.

2- الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية رقم 36، المادة 01 من المرسوم 88-167 الصادر بتاريخ 06 سبتمبر 1988.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1-Benhamou. A, les institutions algériennes chargé de la gestion et de la promotion du commerce extérieure, revue L'economie, N° 52, Mai 1998.

2-Edward A. Hudson, "ECONOMIC GROWTH How it works and how it transformed the world»، Delaware: Vernon Press, (2015).

3-Hocine Benissad, économie de develepment de l'Algérie, 2eme Edition, opu, 1982.

4-Hocine Benissad, Algérie restructuration et reforme économiques, opu, 1994.

5-Rick Szostak," The Causes of Economic Growth ", Berlin Heidelberg: Springer, (2009).